سالم بن ناصر الإسماعيلي
عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس،
فريد ماكماهون

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي 2017

FRASER INSTITUTE
International Research Foundation
Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

سالم بن ناصر الإسماعيلي، وعزان البوسعيدي،

وميغيل سرفانتس، وفريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان

معهد فريزر

٢٠١٧

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٧ محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الاقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

لقد عمل مؤلفو هذا الكتاب بصورة مستقلة، وبالتالي فإن ما يبدونه من آراء هي آراءهم الخاصة ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

ونظرا لأن المؤلف الرئيسي لهذا العمل سالم بن ناصر الإسماعيلي يعمل في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

تاريخ الإصدار: ٢٠١٧

تصميم الغلاف: ماري بير غاغني

الاقتباس من هذا العمل

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سرفانتس، فريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧
الناشر: معهد فريزر
تاريخ النشر: ٢٠١٧
النسخة الإلكترونية: https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2017-annual-report

معلومات الفهرسة

بن ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨-
الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ / سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سرفانتس، فريد ماكماهون

ردمك: 978-0-88975-468-3 (طبعة ٢٠١٧ باللغة الإنجليزية)
ردمك: 978-0-88975-469-0 (طبعة ٢٠١٧ باللغة العربية)

فهرس المحتويات

نبذة عن مُعدي التقرير ٤
شكر وعرفان ٦
نبذة عن الناشرين المشاركين ٧
مقدمة ٩
أبحاث حول الحرية الاقتصادية ١٠
ملخصات الدول ١٣
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ١٩
جداول بيانات الدول ٢٣
الملحق: المذكرات التوضيحية ومصادر البيانات ٤٨
المراجع ٥٨

نبذة عن مُعدّي التقرير

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات والعلوم الإنسانية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة والاقتصاد من جامعات بريطانية وأمريكية، وشغل منصب العضو المنتدب في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٦ تم تعيينه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفي عام ٢٠١٢ تم تعيينه رئيسا للمؤسسة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البحوث الدولية، وعضو في مجموعة فولبرايت للسلام العالمي الأمريكية، وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر بكندا. وللإسماعيلي العديد من الأوراق البحثية حول موضوعات التقاء الثقافات والإدارة والاقتصاد، كما ألف خمسة كتب حول الثقافة المؤسسية للشركات والدين والتاريخ، وكان أحدث مؤلفاته هو كتاب "الحرية الاقتصادية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي"، الذي حاز عنه درجة الدكتوراه من جامعة نورثومبريا ونيوكاسل، فضلا عن شغله عضوية مجلس إدارة عدة شركات في مجال الخدمات المالية والطاقة.

ونظرا لأنه يعمل في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

سبق لعزان بن قاسم البوسعيدي العمل خبيرًا اقتصاديًا في عدد من الإدارات ذات الصلة بمجالات البحوث والاستثمارات والتسويق في عُمان، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير هادف للربح، كما يشغل منصب المدير العام للبحوث والخدمات الإلكترونية بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. حصل عزان على شهادة في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عُمان، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكليد الأسكتلندية.

ميغيل سرفانتس

ميغيل آنخل سرفانتس أحد خبراء الاقتصاد الذين يقومون بإجراء البحوث الدولية لصالح معهد فريزر، وهو حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في إل باسو، ويقوم بالتدريس في كلية فانييه وكلية إتش إي سي مونتريال للأعمال وكلية نيوما للأعمال وكلية ليون للأعمال. وقد تولى سرفانتس مهمة المنسق لكل من الاستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين خلال سنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١٢/٢٠١١، واستبيان معهد فريزر الخاص بسوق البترول العالمية خلال سنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ ، وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي خلال سنوات ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦. ويقوم حاليًا بتحضير رسالة الدكتوراه في جامعة مونبلييه، كما يحاضر في كلية أودينسيا للأعمال؛ وكلية نانت؛ وكلية إي إس سي ترويس وكلية إي إم ليون للأعمال في فرنسا.

فريد ماكماهون

فريد مكماهون حاصل على درجة كرسي الدكتور مايكل ووكر للأبحاث في مجال الحرية الاقتصادية بمعهد فريزر، ويتولى إدارة مشروع الحرية الاقتصادية بالمعهد، الذي ينشر التقارير السنوية "الحرية الاقتصادية في العالم" و"الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية" أو يشارك في نشر، من بينها هذا العمل الذي يحمل عنوان "الحرية الاقتصادية في العالم العربي"، كما يقوم بتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية التي تضم مراكز دراسات وأبحاث مستقلة في حوالي ٩٠ بلدا وإقليما. له العديد من المؤلفات التي من بينها كتاب " Looking the Gift Horse in the Mouth: The Impact of Federal Transfers on Atlantic Canada" الحائز على جائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة، وكتاب " Road to Growth: How Lagging Economies Become Prosperous" (مع تقدمة بقلم رئيس الوزراء الأيرلندي السابق جون بروتون)، وكتاب "Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy" (مع تقدمة بقلم روبرت موندیل الحائز على جائزة نوبل).

شكر وعرفان

يتوجه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية لمساهمتها في خروج هذا العمل إلى النور، ونخص بالشكر رينيه كلاف المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعاصمة الأردنية عمان على دعمه لنا.

كذلك نعرب عن تقديرنا لكل من مايكل ووكر كبير زميل أول معهد فريزر، وجيمس غوارتني من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لاوسون من جامعة ساذرن ميثوديست على ما قدموه من أفكار ومعونة قيمة منذ أن شرعنا في الإعداد لهذا المشروع.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المُعدّين له، ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا التقرير بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية تعمل من أجل نشر القيم والسياسات الليبرالية، وقد تأسست في ألمانيا عام ١٩٥٨ وتشتهر بدورها في تعزيز الحرية في جميع أنحاء العالم.

وتسعى المؤسسة إلى خلق مجتمع مفتوح، مستلهمة مبادئ الليبرالية ورسالتها القائمة على التسامح المتبادل وقبول الاختلاف، حيث أثبتت مفاهيمها الأساسية على مر العصور مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل سواء في الحياة العامة أو الخاصة. وتمارس المؤسسة أنشطتها المكثفة في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم.

الموقع الإلكتروني: www.freiheit.org

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية عام ٢٠٠٥، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير حكومي وغير هادف للربح مقره في سلطنة عمان ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، مع التركيز على العالم العربي. وقد بنت المؤسسة آلية عملها في مجالات الأبحاث والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي، من خلال الاستعانة بأفكار ومجهودات فريق العمل لديها من الباحثين والمحررين والخبراء المتعاونين، مع الحرص على التواصل والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وعلى مستوى العالم. وتعتبر المؤسسة العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

وتتلخص رؤية المؤسسة في خلق الثروات وفرص العمل من خلال ترسيخ الحرية الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في قياس أثر الأسواق التنافسية في ظل سياسات الاقتصاد الحر على مستوى رفاهية الأفراد، من خلال إجراء البحوث في هذا الصدد وإيصال نتائج تلك البحوث إلى العالم.

ويتألف مجلس أمناء المؤسسة من أعضاء رفيعي المستوى من مختلف مؤسسات القطاع الخاص، وقد شرعت المؤسسة في إقامة شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية، مما سيساعدها في إجراء البحوث حول القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: www.irfoman.org

معهـد فـريـزر

رسالتنا هي النهوض بمستوى معيشة الكنديين وعائلاتهم والأجيال المُقبلة من خلال دراسة السياسات الحكومية وريادة الأعمال وتقييمها والإفصاح عن تأثيرها على مستوى رفاهيتهم وخيارات المعيشة المتعلقة بهم. تأسس معهد فريزر في عام ١٩٧٤م، وهو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة لديها أفرع في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية ولها شركاء دوليون في أكثر من ٩٠ دولة. يتم تمويل أنشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية للآلاف من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الخيرية. ومن أجل المحافظة على استقلاليته؛ لا يقبل المعهد أي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر.

الموقع الالكتروني: http://www.fraserinstitute.org

البريد الإلكتروني: info@fraserinstitute.org

مقدمة

عند الاحتفاظ بالهياكل الاقتصادية القديمة أو مجرد تعديلها تعديلاً بسيطًا، يكون من المستبعد تحقيق نتائج مختلفة في التنمية والمساواة (أمين وآخرون، ٢٠١٢:١٣).

يواجه العالم العربي تحديًا كبيرًا. ورغم أن الربيع العربي كان وراءه –بلا شك- دافعًا سياسيًا، فقد كانت تحركه إلى حدٍ كبير مخاوف اقتصادية؛ ألا وهي: ارتفاع معدلات البطالة إلى درجة غير مسبوقة، لا سيما بين الشباب؛ ونقص العمالة وعدم إتاحة وظائف ذات جودة؛ وسيطرة النخبة على الاقتصاد؛ والإقصاء الاقتصادي؛ والمحسوبية؛ والفساد (انظر، على سبيل المثال، أمين وآخرون، ٢٠١٢؛ ومالك وعوض الله، ٢٠١١؛ وسيد أحمد، ٢٠١٤، ٢٣ فبراير). ومع الأسف، رغم أن العديد من البلدان قد أجرت تغييرات سياسية محدودة، تظل تونس هي النموذج الأكثر نجاحًا، وقلّما حدثت إصلاحات اقتصادية، كما تراجعت بعض الدول على مستوى السياسة الاقتصادية، حسبما توضح البيانات الواردة في هذا التقرير. ولا تزال المشكلات الاقتصادية المزمنة التي عصفت بالمنطقة قائمة. وحتى دول الخليج تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل جيدة في مواجهة النمو السكاني و"تزايد أعداد الشباب" وانخفاض أسعار النفط والغاز. وكما يقول أمين وزملاؤه (٢٠١٢)، الإصلاح الاقتصادي ضروري ليكون المستقبل أفضل من الماضي. ويتوقف التغيير السياسي الناجح على تحقيق النجاح الاقتصادي وتوفير الحرية الاقتصادية للجميع. وإذا حُرِّمت الشعوب من الفرص والتشبث بالأمل، فسيصير الاستقرار والديمقراطية حُلمًا بعيد المنال. يتمثل الهدف من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" في توفير معيار موضوعي وموثوق فيه للسياسة الاقتصادية المتبعة في مختلف أنحاء العالم العربي، حيث يقيس مدى قدرة المواطنين في الدول الأعضاء في الجامعة العربية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم دون قيود مفروضة من قبل الحكومة أو النخب المقربة منها. ويقدم هذا التقرير قياسًا تجريبيًا سليمًا للسياسة الاقتصادية يمكنه التمييز بين الإصلاح المصطنع الذي يترك القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي النخب المقربة وبين الإصلاح الحقيقي الذي يخلق حالة جديدة من الازدهار وريادة الأعمال والوظائف، عن طريق فتح الطريق أمام فرص العمل وممارسة النشاط التجاري لكل شخص بغض النظر عن معارفه.

وتتمتع المجتمعات العربية والإسلامية بتراث تجاري غني يهتم بفتح الأسواق حتى أمام أقل أفراد المجتمع حظا، والحرية الاقتصادية تتسق مع ذلك التاريخ المشرف وتمهد الطريق للوصول إلى غد أكثر ازدهارا وحرية. والحرية الاقتصادية في مفهومها البسيط هي قدرة الأفراد والأسر على امتلاك مقدراتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، من البيع أو الشراء في السوق دون تمييز أو تفرقة، إلى فتح أو إغلاق نشاط تجاري، إلى العمل لدى من يريدون أو استخدام من يريدون، إلى تلقي الاستثمارات أو الاستثمار في الآخرين.

وكما سنرى لاحقا في هذا التقرير، فإن الحرية الاقتصادية تتمتع بسجل راسخ مدعوم بالحقائق من المساهمة في تحسين حياة الناس، وتحريرهم من الاتكالية أو التبعية، والمضي بهم نحو الحريات الأخرى ونحو الديمقراطية. غير أن الكثيرين في العالم العربي للأسف يرون أن بلدانهم قد قطعت بالفعل شوطًا في العمل بآليات السوق الحر، إلا أن هذه الإصلاحات لم تفلح، وهذه الفكرة الخاطئة تحرم الكثيرين من وجود بديل اقتصادي ورؤية للمستقبل.

والحقيقة أن الإصلاح كان في معظم الأحيان زائفا، حيث إن الكثير من تجارب "الإصلاح" الاقتصادي التي تمت قبل ثورات الربيع العربي كانت في جملتها مجرد "رأسمالية المحسوبية أو المحاباة" متخفية وراء مصطلحات السوق الحر، وفي كثير من البلدان كان الأمر مجرد استبدال سيطرة النخبة على الاقتصاد عن طريق الحكومة وحلت محلها سيطرة النخبة عن طريق رأسمالية المحسوبية – أي منح الأصول المملوكة للدولة

والاحتكارات وغيرها من فرص التكسب إلى أصدقاء النظام الحاكم ومؤيديهم وأقاربهم، ما يؤدي إلى حماية الامتيازات بدلا من تحرير العوامل المحفّزة لنمو ريادة الأعمال.

تُبين البيانات الواردة في هذا التقرير أنه لم يُحرَّز تقدم يُذكر في منح حرية اقتصادية أكبر خلال فترة الإصلاح "الليبرالي الجديد" المفترض. وبدلًا من ذلك، لا تزال الهياكل القديمة قائمة إلى حدٍ كبير وستظل قائمة في أغلب الأحيان. ونحن نأمل أن يساعد الإجراء القائم على التجربة بشأن الإصلاحات والسياسة الاقتصادية الوارد في هذا التقرير في توفير مسار جيد للإصلاح والمساءلة، ما يُمكِّن الشعوب من تحديد ما إذا كان التقدم المُحرَّز في إصلاح السياسات واقعيًا أم ضربًا من الوهم.

مزايا الحرية الاقتصادية

منذ صدور التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية في العالم عام ١٩٩٦ وبعده المؤشرات الوطنية والإقليمية، نشرت حوالي ٦٠٠ مقالة على المستويين العلمي والسياسي تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية. وليس من المستغرب وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار، فالأفراد والأسر يتمكنون من الاعتناء بأنفسهم بأفضل صورة من الصور حينما تكون لديهم الحرية للقيام بذلك، دون أي محددات خارجية، ذلك أن الدافع والابتكار لديهم قد ثبت ببساطة أنهما أكثر فائدة من التخطيط الحكومي أو الأسواق والاحتكارات المقيدة في ظل رأسمالية المحسوبية.

إلا أن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد مجال الاقتصاد نفسه، فالحرية الاقتصادية لها قيمة أصيلة في ذاتها وترتبط ارتباطا معقدا بجميع الحريات الأخرى، فالأفراد والأسر ينبغي أن يتمتعوا بالحق الطبيعي في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، وعندما يفعلون ذلك فإن الحرية الاقتصادية تحررهم من الاعتماد على الحكومة وتفتح الباب أمام الحريات الأخرى، وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تكون حيوية بالنسبة لمن يطلبون تلك الحريات والديمقراطية في مجتمع مسالم ومستقر ومزدهر، كما تشير الدلائل التي سنتناولها لاحقا في هذا التقرير. فالحرية الاقتصادية تدعم تلك الأهداف بشكل مباشر وأيضا من خلال تعزيز الازدهار، وهذا الازدهار بدوره يدعم كلا من الديمقراطية والاستقرار والمزيد من الحرية.

ومع الوقت فإن الحرية الاقتصادية نفسها تدعم بشكل مباشر غيرها من الحريات والديمقراطية والاستقرار عن طريق تغيير طريقة عمل المجتمعات، فعندما تسيطر الحكومات ورموز رأسمالية المحسوبية على قدرة الأفراد على الحصول على وظيفة أو تأسيس نشاط تجاري أو الحصول على ترقية أو توفير المأوى والمأكل والملبس لأسرهم إلخ، فحينئذ تكون لدى الحكومة ومؤيديها أدوات عظيمة لقمع الحرية والديمقراطية، إلى أن يتصاعد الغضب بدرجة أكبر من اللازم، مثلما حدث في كثير من بلدان العالم العربي. والحرية الاقتصادية تحرر الناس من الاعتماد على الحكومة ورأسمالية المحسوبية، وتتيح لهم حرية تقرير أفعالهم وآراءهم الخاصة بهم.

والحرية الاقتصادية تغير من نشاطات أي مجتمع كان يفتقر إليها، فحينما يحدد الناس اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم، فإنهم لا يحققون أي مردود إلا عندما ينتجون منتجات أو يقدمون خدمات مرغوبا فيها في عملية تبادل حرة – أي بعبارة أخرى بتحقيق منفعة للناس – ومن ينتمون إلى الجماعات الأخرى يصبحون مستهلكين وموردين وعملاء، ومع الوقت يؤدي ذلك إلى زيادة التسامح وترسيخ إحساس المواطنة. أما عندما تسيطر الحكومات – أو أصدقاء الحكومة في ظل رأسمالية المحسوبية – على الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينمو ببطء أو لا ينمو على الإطلاق، إذ يتصارع الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض للحصول على الثروات والامتيازات، ويفوز الناس بالمكاسب عن طريق اكتساب المعارف وإعاقة فرص الآخرين وإفشالهم، ولا يكسب

الفرد في أكثر الأحيان كفرد بل كعضو في جماعة من المنتفعين، سواءً كانت جماعة اقتصادية أو عرقية أو دينية، وتقف الجماعات في مواجهة الجماعات، مثلما نرى بوضوح في كثير من أنحاء العالم.

وفي ظل الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يعملون على زيادة حجم "الكعكة" بالنسبة للجميع، أما بدون الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يستحوذون لأنفسهم على جزء أكبر من "الكعكة" على حساب الآخرين، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية في تناول الحرية الاقتصادية بصفتها معززة للديمقراطية والاستقرار والحريات الأخرى، كما سنرى لاحقا في هذا التقرير.

كذلك فإن الحرية الاقتصادية الحقيقية تحارب الفساد، فعندما يتمتع الناس بالحرية الاقتصادية فإنه يكون بإمكانهم فعل ما يحبونه اقتصاديا، ورغم ضرورة وجود بعض الضوابط التنظيمية، فإن أمورا كثيرة تصير ممكنة دون طلب إذن من الحكومة، لذا فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطلب رشوة. أيضا فمع انكماش حجم الجهاز الحكومي، فإنه يصبح لدى الحكومة عدد أقل من الخدمات أو الأفضال التي يمكنها التصرف فيها، وبالتالي فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطالب بدفع مبلغ من المال مقابل خدمة أو جميلا لا تستطيع الحكومة أصلا تقديمه.

وعلاوة على ذلك فإن الحرية الاقتصادية لها فائدة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم العربي، فمن أبرز أسباب السخط وعدم الرضا في المنطقة ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، إذ يتراوح متوسط معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة حول ٣٠% (البنك المركزي، ٢٠١٤)، وقد ذكرنا أن الحرية الاقتصادية تساعد على خلق فرص العمل والحد من البطالة وخاصة بين الشباب (فليدمان، ٢٠١٠)، وبالتالي يمكنها أن تؤدي دورًا مهمًا في زيادة الاستقرار ومن ثم جاذبية المنطقة للمستثمرين، ما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل.

أرقام توضيحية

إن الأشكال البيانية الربعية – مثل الأشكال الواردة فيما يلي – يمكن أن تساعد على توضيح نتائج مهمة، ولإعطاء نظرة عالمية فقد اعتمدت الأرقام المستخدمة على المناطق الإدارية التي يتضمنها المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧" وعددها ١٥٩ منطقة (معظم هذا القسم منقول مباشرة من غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧ وأعمال أخرى خاصة بالحرية الاقتصادية). وقد تم تقسيم المناطق الإدارية إلى أربعة أرباع بناء على مستوى الحرية الاقتصادية فيها.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية والازدهار

يبين الشكل أن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها ٤٢،٤٦٣ دولارا أمريكيا سنويا، مقارنة بإجمالي ناتج محلي أقل من ٦،٠٣٦ دولارا أمريكيا في أقل البلدان حرية، وهو في الغالب رقم مبالغ فيه لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقل بلدان العالم حرية، إذ لا توجد بيانات كافية متاحة لكي تضاف إلى المؤشر بلدان كثيرة يبدو أن لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية وحالة عامة من البؤس والحرمان، مثل كوريا الشمالية.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية ودخل الفرد

البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأعلى لديها معدلات دخل للفرد أعلى بكثير

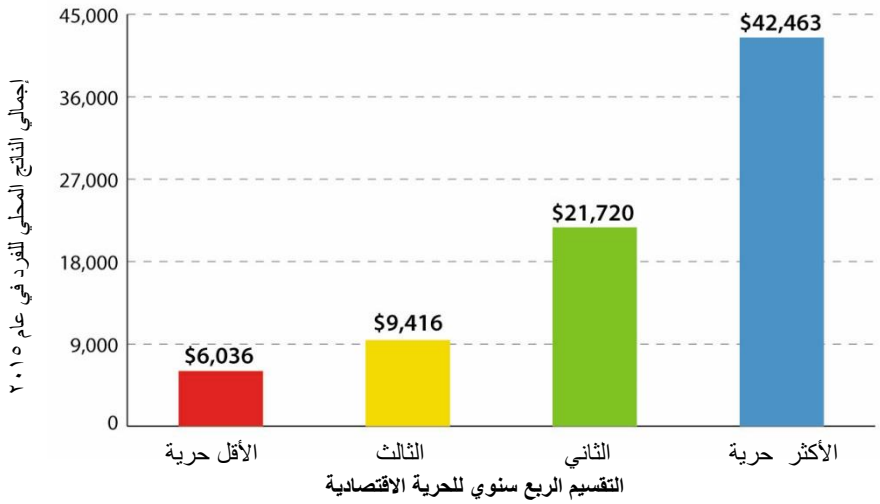

ملحوظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١)، ٢٠١٥
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية.

الشكلان ب-١ وب-٢: الحرية الاقتصادية وعدم المساواة

حتى إذا أدى تحسن الاقتصاد إلى تحقيق النفع للجميع، فهل الأكثر ثراءً سيكون نافعًا للمجتمع أكثر من الأشد فقرًا بما يزيد من مستوى عدم المساواة؟ إن توزيع الدخل مثلما تقول معظم البحوث الاقتصادية لا يتأثر في الغالب بالحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة (انظر سالا إي مارتين، ٢٠٠٢)، والواقع أنه في البلدان الأكثر حرية الاقتصادية تحصل شريحة ١٠% الأشد فقرا على نصيب من الدخل القومي يعادل ٢,٧٣%، وهو رقم أعلى بنسبة ضئيلة من نظيرتها في البلدان الأقل حرية التي تحصل على ٢,٤٦%.

والأهم من ذلك أنه نظرا للازدهار الذي ينتج عن الحرية الاقتصادية، فإن التساوي في الحصول على نفس النصيب من الدخل القومي يحقق نتائج مختلفة جذريا بالنسبة للفقراء في البلدان الحرة مقارنة بالنتائج التي يحققها في البلدان غير المتمتعة بتلك الحرية، إذ تحصل شريحة ١٠% الأشد فقرا في البلدان حرية على متوسط دخل لا يتجاوز ١،١٢٤ دولارا أمريكيا سنويا (وإن كان هذا الرقم أيضا يعد رقما مبالغا فيه لمتوسط الدخل في بلدان مثل كوريا الشمالية وكوبا، التي لم يشملها المؤشر بسبب عدم توافر البيانات)، في حين أن شريحة ١٠% الأشد فقرا في أكثر البلدان حرية تحصل على متوسط دخل ١١،٩٩٨ دولارا أمريكيا، أي ما يعادل ١٠ ضعفا من دخلها في أقل البلدان حرية.

شكل ب-١: الحرية الاقتصادية والنصيب من الدخل لشريحة ١٠% الأشد فقراً

النصيب من الدخل الذي نحصل عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً في إجمالي عدد السكان لا يرتبط بالحرية الاقتصادية

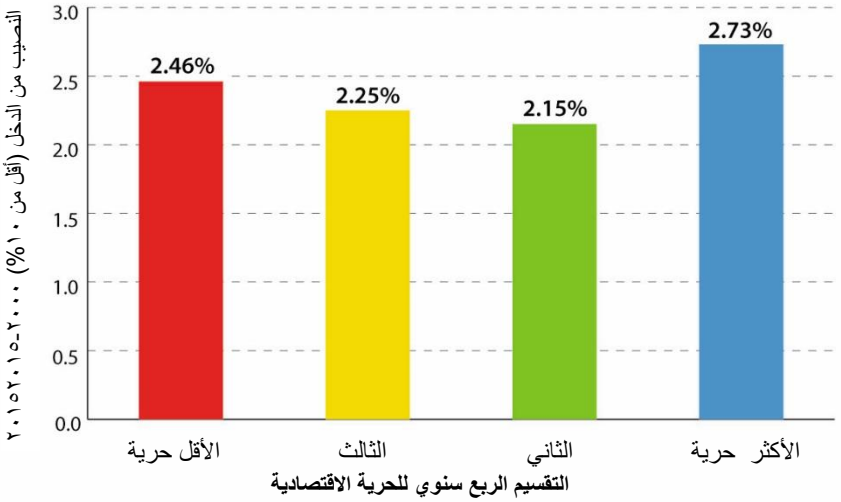

المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية

شكل ب-٢: الحرية الاقتصادية والدخل الذي تحصل عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً

حجم الدخل في مقابل النصيب الذي تحصل عليه شريحة الـ ١٠% الأشد فقراً في إجمالي عدد السكان أعلى بكثير في البلدان المتمتعة بحرية اقتصادية أعلى

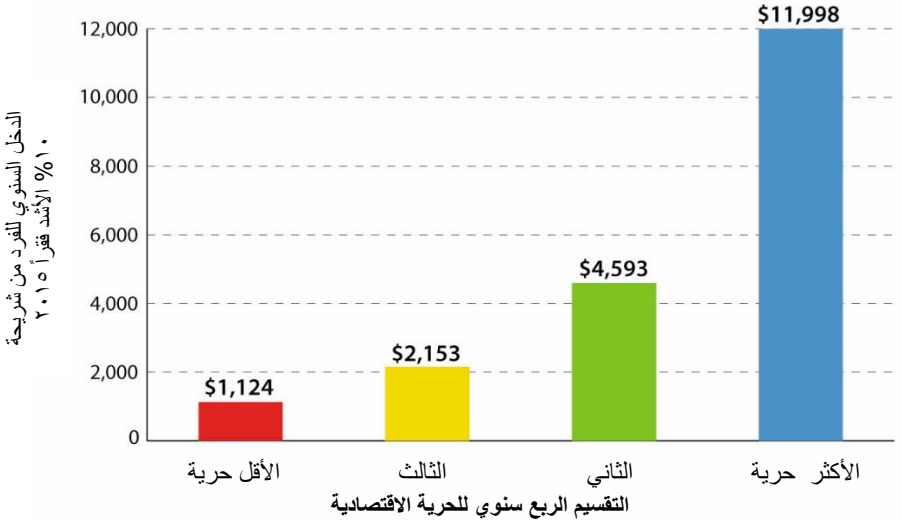

ملحوظة: الدخل السنوي للفرد من شريحة ١٠% الأشد فقراً (وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١، ٢٠١٥)
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل ج: الحرية الاقتصادية والفقر

كما يبين الشكل ب-٢، تقلل الحرية الاقتصادية من الفقر بدرجة كبيرة. وفي البلدان الأقل حرية، يعاني ٣٠% من السكان من الفقر المدقع (نصيب الفرد ١,٩٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم)، فيما يعاني ٥٠% تقريبًا من الفقر المعتدل (٣,١٠ دولارًا أمريكيًا). وفي البلدان الأكثر حرية، يعاني ما يقل عن ١,٠% من السكان من الفقر الذي يكون نصيب الفرد فيه ١,٩٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم ولا يعاني سوى ٢,٢٦% من الفقر؛ إذ يصل نصيب الفرد إلى ٣,١٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم.

شكل ج: الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر المدقع والمعتدل

الفقر المدقع و المعتدل أقل في البدان التي لديها مزيداً من الحرية الاقتصادية

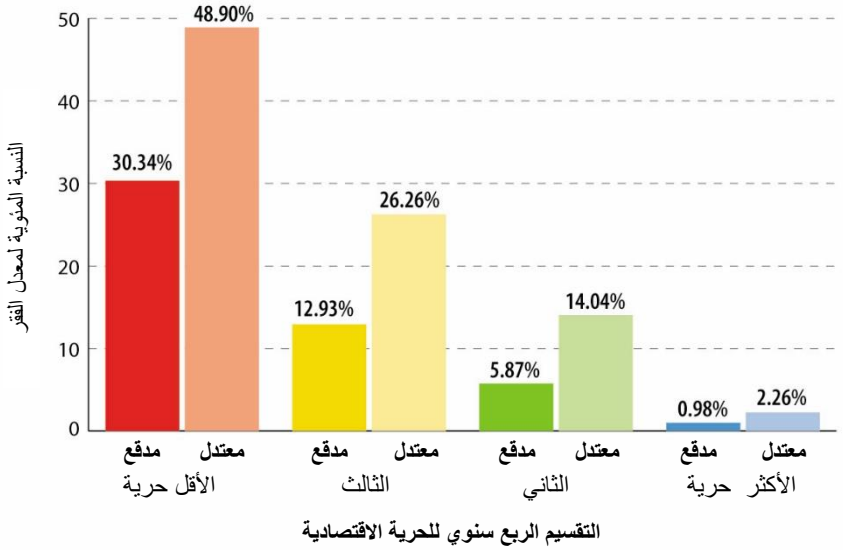

ملحوظة: معدل الفقر **المدقع** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على **١,٩٠ دولار** في اليوم الواحد، بينما معدل الفقر **المعتدل** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على ٣,١٠ دولار في اليوم الواحد، وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية؛ لمعرفة التفاصيل، انظر كونورز، ٢٠١١.

الشكل د: الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى

حينما تمتلك الحكومة سلطة تحديد قدرة الأفراد على توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم لأسرهم، والاحتفاظ بوظيفتهم والحصول على ترقية، وتقييد قدرتهم على المضي قدما في حياتهم بطرق أخرى، فإن الحكومة تكون لديها جميع الأدوات التي تحتاج إليها لقمع الحريات الأخرى، على الأقل إلى أن تصبح الحياة غير محتملة وتنقلب الأمور إلى العنف. وعندما تكون الحرية الاقتصادية غائبة، فإن الأفراد والأسر يضطرون إلى الاعتماد على عطف الحكومة كي يستمروا في حياتهم، أما الحرية الاقتصادية فإنها تعطي الناس الاستقلالية الاقتصادية وتقلل من الاعتماد على الحكومة، ما يفتح الطريق أمام زيادة مساحة الحريات الأخرى. وتؤيد الدراسات القائمة على التجربة الربط بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات والديمقراطية (جريسولد، ٢٠٠٤؛ داوسون، ١٩٩٨). وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الإحصائيات من منظمة فريدوم هاوس، التي تقيس مدى الحرية على مقياس متدرج من ١ إلى ٧، حيث يعبر الرقم ١ عن أعلى قدر من الحرية، بينما يعبر الرقم ٧ عن أقل قدر من الحرية.

الشكل هـ: الحرية الاقتصادية والسعادة

زعم المعارضون للحرية الاقتصادية أن الازدهار الذي تصنعه الحرية الاقتصادية ليس مقياسًا ملائمًا لرفاهية الإنسان؛ وأنه بدلاً من ذلك يجب أن نهتم بسعادة الإنسان. وهم يزعمون أن معدلات هذه السعادة في البلدان الاشتراكية أعلى. ولا يستند هذا الزعم عادةً إلى أي دليل، بل على العكس يشير عدد كبير من الأبحاث التي تُجرَّى حاليًا إلى أن الحرية الاقتصادية "تخلق أسباب" السعادة (أو الرضا عن الحياة). ويوضح الشكل "د" السعادة المُقاسة على مؤشر السعادة للأمم المتحدة على مقياس متدرج من ٠ إلى ١٠. وكما يتبين، تود الشعوب أن تتمتع بالحرية في حياتها الخاصة (انظر بيتليك وردين ورود، ٢٠١٥).

شكل د: الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية

زيادة الحرية الاقتصادية ترتبط بزيادة الحقوق السياسية والحريات المدنية

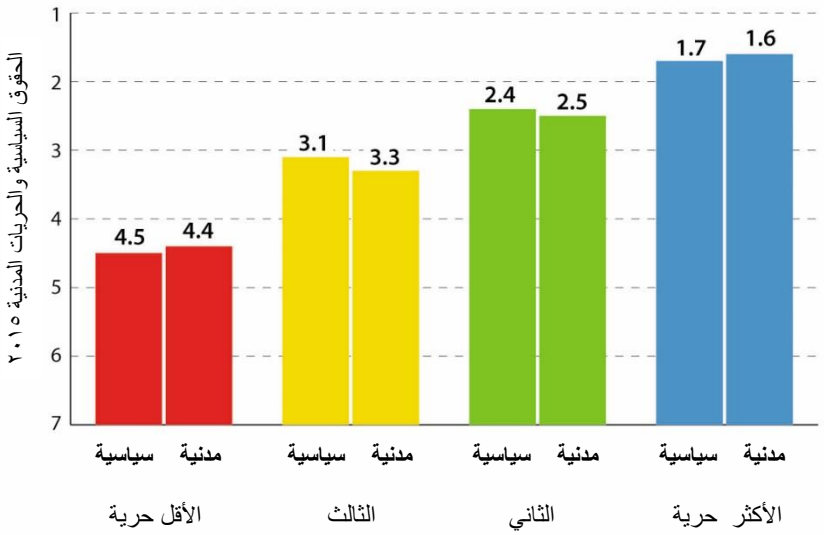

ملحوظة: يتم قياس **الحقوق السياسية** و**الحريات المدنية** على مقياس من ١:٧، رقم ١ أعلى درجة من الحقوق السياسية والحريات المدنية، ورقم ٧ هو الأدنى.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية

شكل هـ: الحرية الاقتصادية ومؤشر السعادة العالمي للأمم المتحدة

الناس في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأعلى يميلون إلى أن يكونوا أكثر سعادة

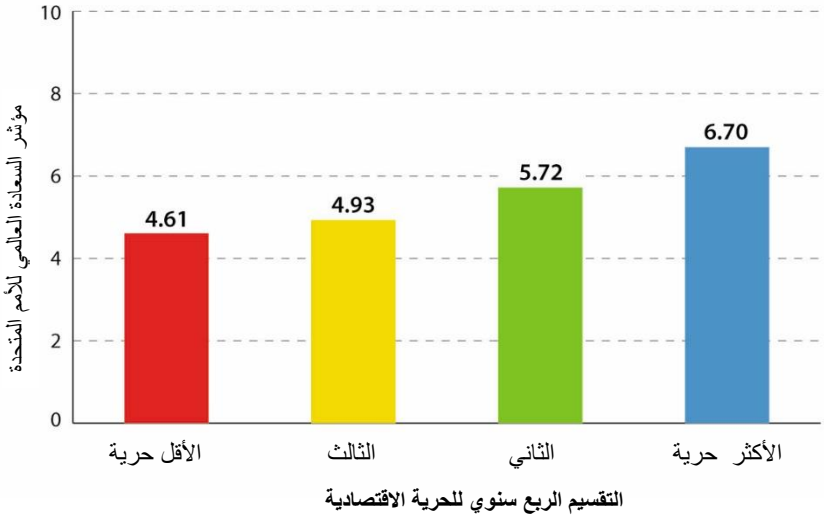

ملحوظة: "تستند التصنيفات على إجابات الناس على سؤال تقييم الحياة الرئيسي وهذا ما يسمى "سلم كانتريل" فهو يطلب من المستطلعين التفكير في سلم مع أفضل حياة ممكنة لهم تكون رقم ١٠، وأسوأ حياة ممكنة تكون ٠، ثم يطلب منهم تقييم حياتهم الحالية على مقياس من ٠ على ١٠." البيانات لعام ٢٠١٥.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، *الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧* ، الأمم المتحدة ٢٠١٦، *تحديث تقرير السعادة العالمي ٢٠١٦* .

الشكل "و": الحرية الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين

في البلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية حقيقية، يُعامَل الأفراد على أساس المساواة بينهم كأفراد عاديين وليس كأفراد ضمن فئة مميزة، سواءً كان التمييز على أساس القبلية أو الدين أو المجموعة العرقية أو الجنس.

يقيس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين للأمم المتحدة عدم المساواة على مقياس متدرج من ٠ (انعدام التمييز على أساس النوع) إلى ١ (عدم المساواة المُجحِّف). وتسجل البلدان الأقل حرية اقتصادية ٠,٥٠٦، ما يمثل مستوى أعلى نسبيًا من انعدام المساواة بين الجنسين، بينما تسجل البلدان الأكثر حرية ٠,١٣٩.

شكل و: الحرية الاقتصادية ومؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين

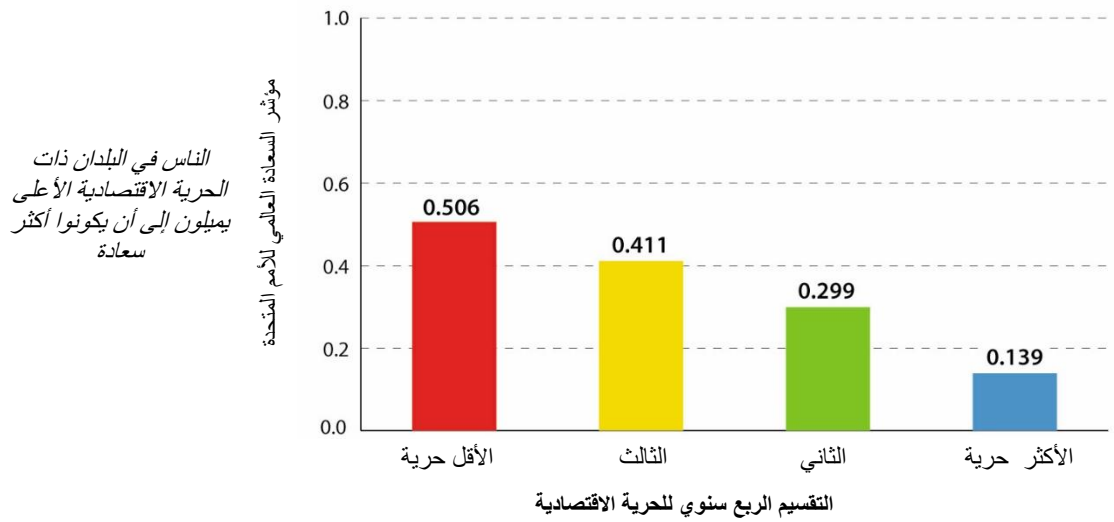

ملحوظة: "يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين العيب القائم على نوع الجنس في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، والتمكين وسوق العمل، بالنسبة لكثير من البلدان، حيث تسمح البيانات ذات النوعية المعقولة والتي تتراوح بين "صفر" حيث يتساوى الرجال والنساء معاً و"١" حيث تقل الأجور بين الجنسين إلى أدنى مستوى ممكن في جميع الأبعاد المقاسة، البيانات لعام ٢٠١٥.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، **برنامج التنمية للأمم المتحدة، ٢٠١٦، جدول ٥: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.**

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

نأمل في أن يكون تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" رسالة تذكير في الوقت المناسب بأهمية القيام بإصلاحات حقيقية من أجل زيادة مساحة الحرية الاقتصادية والازدهار على مستوى المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يقدم مقياسا موضوعيا ويحظى بالاحترام للإصلاح الواقعي، ويستطيع الأشخاص والحكومات في المنطقة الاستعانة به كمرجع يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذا التقرير يفرق بين الخطاب الإنشائي عن الإصلاح ورأسمالية المحسوبية وبين واقع الإصلاح الفعلي، ولن تنعكس المكاسب الناتجة من الحرية الاقتصادية على هذا المؤشر إلا عندما تشهد حريات الناس زيادة حقيقية ويتوارى خجلا الخطاب الإنشائي الذي لا تصاحبه أي إصلاحات.

وقد قمنا هذا العام، للمرة الأولى، بتقييم ٢٢ دولة، وكلها دول أعضاء في الجامعة العربية، إلا أن هذا الرقم يشمل أيضا دولا تعاني من نسب مرتفعة من النزاعات الداخلية وهي العراق وليبيا وسوريا واليمن، ومن الضروري توخي الحذر عند تفسير البيانات والأرقام المتعلقة بالدول التي تشهد اضطرابات عنيفة.

إن الحرية الاقتصادية تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته. ومن السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية، فأي معاملة يدخل فيها طرفان بحرية يجب أن تكون نافعة لكليهما معا، وأي معاملة لا تفيد كلا الطرفين معا سوف يرفضها الطرف الذي لم يحقق ما يبتغيه. وهذا الأمر له انعكاسات على مستوى الاقتصاد بأكمله، فالمستهلكون الذين هم أحرار في الاختيار لن يجذبهم سوى التميز في الجود والسعر، ويكون على المنتج أن يعمل باستمرار لتحسين سعر وجودة المنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة، وبدون ذلك فإن المستهلكين لن يدخلوا بحرية في معاملات مع ذلك المنتج. وهناك ملايين الملايين من المعاملات التي تجري كل يوم على أساس تبادل المنفعة، ما يعزز النشاط الذي يحفز رفع الإنتاجية والازدهار في جميع مكونات الاقتصاد.

وهذا هو التقرير الثالث عشر الذي نصدره عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي، حيث صدر التقرير الأول ضمن "تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥" (لوبيز كلاروس وشواب، ٢٠٠٥)، أما التقرير الثاني والتقارير التالية له فقد تولى نشرها مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ومعهد فريزر، ومنذ عام ٢٠٠٨ شارك المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كان مقره في السابق يقع في القاهرة، قبل نقله إلى العاصمة الأردنية عمان) التابع لمؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية. وقد استحوذ تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" منذ ظهوره لأول مرة على اهتمام متزايد عاما بعد عام، وتنبع أهميته من كونه أداة لقياس مدى ما تتمتع به البلدان العربية من حرية اقتصادية.

ويضيف المؤشر الذي يتضمنه هذا التقرير البيانات الخاصة بعام ٢٠١٥، وهو أحدث الأعوام التي تتوافر عنها بيانات كاملة، كما نحاول أيضا تجاوزه إلى تقديم بعض البيانات المبكرة لعام ٢٠١٦ في كل من جداول بيانات الدول وملخصات الدول، بالإضافة إلى إعادة حساب النتائج الخاصة بالأعوام السابقة بناء على البيانات المنقحة الصادرة عن البنك الدولي والتي تم إعدادها من أجل قاعدتي بيانات "ممارسة أنشطة الأعمال" و"مؤشرات التنمية العالمية" التابعتين له. وقد تم بناء تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" على غرار التقارير السنوية الصادرة من سلسلة "الحرية الاقتصادية في العالم" (انظر غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧).

وتعتبر هذه النتائج مهمة جدًا بالنسبة للمستثمرين والشركات العاملة أو حتى تفكر في العمل بهذه المنطقة، فمن الممكن أن تتمحور جهود إيجاد مناخ ملائم وجاذب للمستثمرين في العالم العربي حول الجوانب التي يتناولها هذا التقرير، باعتبارها أفضل الممارسات في مجال ممارسة أنشطة الأعمال.

لمحة عن النتائج والتقييم

احتلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين قمة تصنيف أكثر البلدان تمتعا بالحرية الاقتصادية في العالم العربي بفوارق ضئيلة، حيث سجلت كل دولة منهما ٨,٠ من ١٠. أما المملكة الأردنية الهاشمية، فقد احتلت المركز الثالث حيث سجلت ٧,٩.

البلدان الثلاثة التي احتلت قاع التصنيف فهي الجمهورية العربية السورية، التي تعتبر أقل البلدان في العالم العربي من حيث الحرية الاقتصادية بتقييم ٤,٦، تليها ليبيا بتقييم ٤,٨، وأخيرا الجزائر بتقييم ٥,٢.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سجّل متوسط تقييم الدول العربية انخفاضًا بسيطًا ولكنه ملحوظً، إذ تدرج التقييم من ٧,٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٦,٧ في عام ٢٠١٥، كما تشير أحدث البيانات المتاحة. ونظرًا لعدم إتاحة تقييم الصومال في السنوات السابقة، فلم تستخدم لحساب متوسط التقييم لعام ٢٠١٥.

أبحاث حول الحرية الاقتصادية

إن زيادة مساحات الحرية الاقتصادية، التي هي في حقيقتها عودة إلى النموذج العربي التقليدي لحرية التجارة والأسواق المفتوحة، من شأنها أن تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة وتوليد النشاط الاقتصادي اللازم لخلق فرص العمل والازدهار اللذين تحتاجهما المنطقة للوصول إلى مستقبل مشرق، ذلك أن عهودا من هيمنة الحكومات على الاقتصاد واستبدال الواردات وغيرها من أشكال استغلال السلطة الحكومية في توجيه الاقتصاد لم تؤدي إلى الازدهار، بل لم تتحقق أية نتيجة لتصاعد رأسمالية المحسوبية في كثير من البلدان سوى نهب الدولة وزرع الانقسامات داخل المجتمع، لتترك الناس في نفس الحالة المتردية التي كانوا عليها في السابق، أو حتى في حال أكثر ترديا مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

وتتباين الحرية الاقتصادية عن كل من اشتراكية المحسوبية ورأسمالية المحسوبية، ففي ظلها تكون الأسواق مفتوحة أمام الجميع وليس ذوي الثروات والنفوذ فقط، ويفوز بالوظائف والعقود من يمتلكون أفضل القدرات وليس أصحاب المعارف فقط، ويتمتع رواد الأعمال بحرية إنشاء أنشطتهم التجارية الخاصة بهم دون أن يواجهوا فسادًا وعراقيل لا داعي لها. وتعتبر سيادة القانون بلا تحيز ووجود ضوابط تنظيمية ميسرة تسمح للنشاط التجاري بالنجاح وخلق فرص العمل والازدهار أمورًا حيوية بالنسبة للحرية الاقتصادية، فقد انتهت مجموعة كبيرة من الأبحاث القائمة على التجربة إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح لتوطيد الازدهار، وخاصة بين الدول ذات الاقتصادات الناشئة، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

ومن البديهي أن يتوقع المرء أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي. غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة قائمة على التجربة، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها إيستون ووكر (١٩٩٧) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد يؤخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التجريبية التي أجراها دي هان وستيرم (٢٠٠٠) أن إحداث تغييرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وعند النظر إلى بمؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في دراسة غوارتني ولاوسون وبلوك (١٩٩٦) والبيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ٨٠ دولة، فإننا نجد أن النتائج التي توصلوا إليها تبين، بعد أخذ المستوى التعليمي والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، أن إحداث تغييرات في مساحة الحرية الاقتصادية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام غوارتني ولاوسون (٢٠٠٤) بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ولكن اهتمامهما تركز بشكل خاص على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلا إلى أن الحرية الاقتصادية تساهم بقوة في تعزيز الاستثمار، فالبلدان التي سجلت درجة أقل من ٥ على مقياس الحرية الاقتصادية (الذي يتدرج من صفر إلى ١٠، بحيث أنه كلما ارتفعت الدرجة على ذلك المقياس دل ذلك على ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية) اجتذبت استثمارات بقيمة ٨٤٥ دولارا أمريكيا لكل فرد عامل على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ٦٨ دولارا أمريكيا فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل فرد عامل. أما البلدان التي سجلت درجة حرية اقتصادية أعلى من ٧ فقد اجتذبت استثمارات بقيمة ١٠،٨٧١ دولارا أمريكيا لكل فرد عامل، منها استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣،١١٧ دولارا أمريكيا. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الاستثمارات أكثر إنتاجية في البلدان المتمتعة بالحرية الاقتصادية، فمع تثبيت العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية، مثل

نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي والموقع الاستوائي والموقع الساحلي والتغير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار العام، توصل غوارتني ولاوسون إلى أن حدوث زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في أي بلد يتمتع بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٣٣ نقطة مئوية، في حين أن حدوث نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في أي بلد أقل تمتعا بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,١٩ نقطة مئوية. بعبارة أخرى، فإن الاستثمار في البلدان ذات الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أعلى من ٧) له تأثير إيجابي على النمو يزيد بنسبة ٧٠% عن الاستثمار في البلدان ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أقل من ٥). وباستخدام نفس النموذج الانحداري، قام غوارتني ولاوسون أيضا بحساب تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الكلي من خلال كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة، ووجدا أنه لو قامت دولة ما برفع حريتها الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠) في حقبة الثمانينيات، لكانت قد شهدت ارتفاعا في النمو بمقدار ١,٩ نقطة مئوية سنويا على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدا أيضا أن الحرية الاقتصادية تمثل على المدى البعيد أكثر من ثلثي التباين بين البلدان في إجمالي الناتج المحلي.

كذلك فإن ارتفاع مساحات الحرية الاقتصادية تساهم في الحد من الفقر (نورتون وغوارتني، ٢٠٠٨)، فعلى وجه التحديد كان معدل الفقر المرجح البالغ دولارا واحدا في اليوم يمثل ٢٩,٧% عام ٢٠٠٤ بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه الأقل من ٥، بينما لم يكن يمثل سوى ٧,٧% بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه التي تتراوح بين ٦ و٧، ويتراجع معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% إلى ٣٨,٩% كلما انتقلنا من الاقتصادات الأقل حرية إلى الاقتصادات الأكثر حرية. وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع تقييم الطاقة والغذاء والمياه بمقدار وحدة واحدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ كان يرتبط بانخفاض قدره ٥,٢١ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارا واحدا في اليوم وانخفاض قدره ٥,٢٢ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم. أيضا فقد قام نورتون وغوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى، ففي أقل الاقتصادات تمتعا بالحرية يحصل ٧٢,٦% فقط من السكان على المياه الآمنة، مقارنة بنسبة تقارب ١٠٠% في أكثر الاقتصادات حرية، ويتجاوز متوسط العمر المتوقع في المجموعة التي تغلب عليها الحرية ٢٠ عاما، وهو أعلى من نظيره في تلك الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، وعدد الأطباء لكل ألف نسمة في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يتجاوز ضعف عددهم في الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف ولادة هناك ٦٤ طفلا في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من البلدان التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف طفل دون سن الخامسة هناك ١٠٩ أطفال في البلدان التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من تلك البلدان التي تتسم في الغالب بعدم الحرية.

وتشير دراسة لمعهد فريزر أجراها كل من إندرا دي سويسا وكريشنا شايتانيا فادلاماناتي (٢٠١٤) إلى أن الحرية الاقتصادية تحد من النزاعات عن طريق إيجاد بدائل أكثر جدوى، ففي البلدان المحرومة من الحرية الاقتصادية ربما تكون المجازفة الأعلى مردودا هي السلب والنهب عن طريق العراك المنطوي على العنف، بينما في ظل الحرية الاقتصادية تكون لدى الأفراد فرصة الاعتناء بأنفسهم وأسرهم من خلال الاقتصاد الطبيعي.

شكل ز: ملخص تصنيفات الحرية الاقتصادية لدول العالم العربي لعام ٢٠١٥

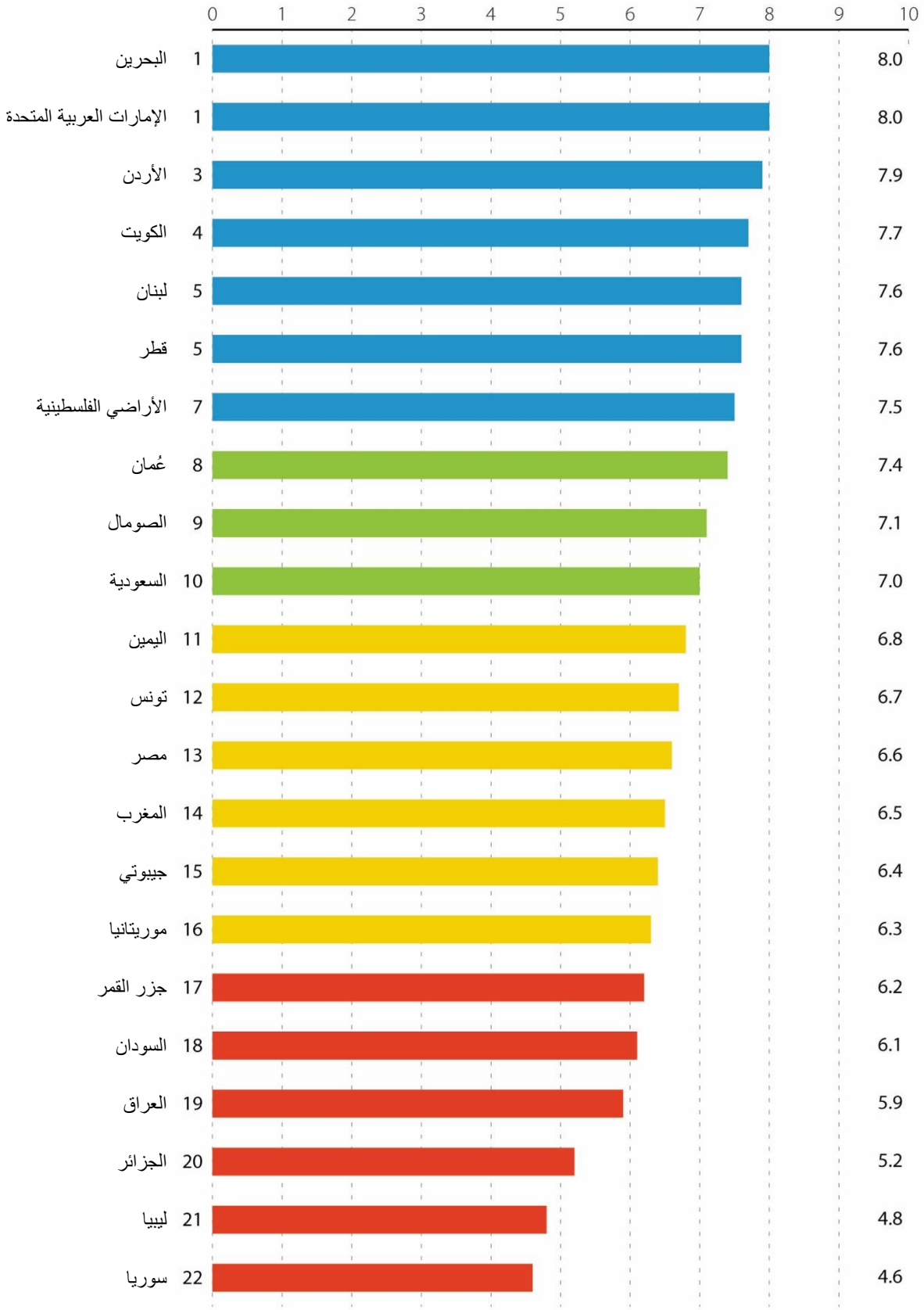

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية / مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان / معهد فريزر

ملخصات الدول

في هذا القسم سوف نتناول نتائج الدول لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تحليل البيانات المتاحة لاستقراء النتائج المستقبلية، وقد تم إدراج البلدان في القائمة بناء على مستوى الحرية الاقتصادية من الأكثر حرية نزولا إلى الأقل حرية. وقد تمكننا هذا العام من تقييم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة، بما فيها الصومال، الدولة الوحيدة التي لم يتم تقييمها في تقرير العام الماضي.

يقيس هذا المؤشر العقبات التي واجهت الدول التي سعت إلى الحرية الاقتصادية وهي العقبات التي وضعتها الحكومات والنخب في هذه الدول. ولا يقيس هذا المؤشر تأثير العنف الخارجي والداخلي. ومن المحتمل إلى حدٍ كبير، على سبيل المثال، أن يفضل الكثير ممن يخيرون بين دولتين الدولة الأكثر أمنًا على الدولة الأكثر حرية؛ نظرًا لوجود العنف وما ينجم عنه من تهديدات للأشخاص والممتلكات في الدولة الأخيرة.

١ الإمارات العربية المتحدة

تحتفظ الإمارات العربية المتحدة مع البحرين بالمركز الأول في تقرير هذا العام بدرجة ٨,٠، وانخفضت درجتها الخاصة بحجم الجهاز الحكومي بمقدار ٠,١ درجة لتصل إلى ٦,٩ وبهذا تحتل المركز السابع، وانخفضت درجتها في هذه المنطقة انخفاضًا ملحوظًا على مدى العقد الماضي، إذ انخفضت عن ٨,٦ في ٢٠٠٧. وارتفعت درجة الإمارات الخاصة بالهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية من ٨,٢ إلى ٨,٣، وظلت تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في هذا المجال. وتراجعت درجتها في النقد المستقر من ٩,٥ إلى ٩,٤ لتنتقل من المركز الثامن إلى التاسع. واحتلت الإمارات المركز الرابع في حرية التجارة، متراجعة من المركز الثاني، بعد ثبات درجتها عند ٨,٢، وفيما يتعلق بتنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان فقد سجلت الإمارات ٧,٩ درجة، وهي نفس درجتها العام الماضي ولكنها تقدمت من المركز السابع إلى المركز الخامس.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١ البحرين

احتلت البحرين المركز الأول في تقرير هذا العام، بعد أن كانت في المركز الثاني العام الماضي وبنفس الدرجة ٨,٠، وارتفعت درجتها في حجم الجهاز الحكومي من ٦,٧ إلى ٦,٨، غير أنها ظلت في المركز الثامن، وكان مركزها في الهيكل القانوني وحماية الملكية هو الثامن لترتفع بذلك من المركز التاسع الذي سجلته العام الماضي، وظلت درجة البحرين ٧,٠ لتبقى في المركز الثاني من حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، وارتفعت درجتها من ٩,٦ إلى ٩,٧. وفي مجال حرية التجارة الدولية، ظلت درجتها ٨,٣ لتكون في المركز الثاني. وأخيرًا، فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل والائتمان والنشاط التجاري، فقد ظلت درجة البحرين ٨,٣، إلا أنها لا تزال محتفظة بالمركز الأول.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٣ الأردن

تحتل الأردن المركز الثالث هذا العام بدرجة ٧,٩ بعد أن كانت درجتها ٨,١. وفيما يتعلق بحجم الجهاز الحكومي، تراجعت الأردن من المركز الثالث إلى المركز الرابع، وانخفضت درجتها من ٨,٤ إلى ٨,٠. وفي جانب الهيكل القانوني وحقوق حماية الملكية، ظلت تحتل المركز الثامن؛ إلا أن درجتها انخفضت من ٧,١ إلى ٧,٠. ومن حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، لا تزال تحتل الأردن المركز

الثاني بدرجة ٩,٧. وانخفضت درجتها بشأن حرية التجارة الخارجية إلى ٨,٠ بعد أن كانت ٧,٧ لتتراجع من المركز السادس إلى السابع. وأخيرًا، فيما يتعلق بتنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان، فقد انخفضت درجة الأردن ٠,٢ لتصبح ٧,٢، إلا أنها تقدمت من المركز الخامس إلى المركز الرابع.

٤ الكويت

حافظت الكويت على مركزها الرابع، ولكن انخفضت درجتها من ٧,٩ إلى ٧,٧، وظل مركزها في جانب حجم الجهاز الحكومي هو المركز الحادي عشر وكذلك درجتها البالغة ٦,٤، وظلت في المركز الرابع، الذي تحتله منذ العام الماضي، وفي جانب الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية رغم انخفاض درجتها من ٨,٠ إلى ٧,٦. وظلت درجة الكويت في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر ٩,٦، ولكن تراجع مركزها من السادس إلى الثالث، وكان مركزها في حرية التجارة الخارجية هو التاسع هبوطًا من السابع، وانخفضت درجتها من ٧,٨ إلى ٧,٣. وبالنسبة لجانب تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد انخفضت درجتها من ٧,٦ إلى ٧,٥، ولكنها صعدت إلى المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الرابع.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث بعض التدهور في الحرية الاقتصادية.

٥ لبنان

جاء لبنان في المركز الخامس في تقرير هذا العام وهو المركز نفسه الذي احتله العام الماضي. وانخفضت درجته من ٧,٧ إلى ٧,٦. وارتفعت درجته في حجم الجهاز الحكومي من ٨,٤ إلى ٨,٦ درجة ليحتل المركز الثاني. وظلت درجته في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية ٦,٠ درجة ليحتل المركز العاشر في التصنيف، وهو المركز نفسه الذي احتله العام الماضي. ومن حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، انخفضت درجة لبنان من ٩,٦ إلى ٩,٣ وتراجع تصنيفه من المركز الثالث إلى الحادي عشر. واحتفظ لبنان بدرجته وهي ٦,٥ فيما يتعلق بحرية التجارة على الصعيد العالمي، كما احتل المركز الرابع عشر في التصنيف. أما في جانب تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، انخفضت درجة لبنان من ٨,٢ إلى ٧,٩، ليحتل المركز الثاني، مثلما حدث في العام الماضي.

■ النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٥ قطر

احتلت قطر المركز الخامس بعد أن كانت في المركز السابع، رغم أن درجتها ظلت ٧,٦. وشهدت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي ثباتًا عند ٦,٤ بدون تغيير لتأتي بذلك في المركز الحادي عشر. ولم يطرأ أي تغيير على درجتها فيما يخص الهيكل القانوني حيث ظلت درجتها ٧,٥ في المركز السادس، وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي. وفي مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر، كانت درجتها ٩,٧ درجة صعودًا من ٩,٣ درجة وقفزت من المركز الحادي عشر إلى المركز الثاني في التصنيف. ولم يشهد مجال حرية التجارة الخارجية أي تغيير عن درجته السابقة وهي ٧,٧ وصعدت في الترتيب من المركز الثامن إلى السابع. وهوت درجة قطر في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,١ درجة إلى ٦,٩ وحلّت في المركز التاسع وبذلك تراجعت مركزًا واحدًا عن العام السابق.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث بعض التدهور في الحرية الاقتصادية.

٧ الأراضي الفلسطينية

ظلت الدرجة الكلية للأراضي الفلسطينية كما هي ٧,٥، ولكنها صعدت من المركز الثامن إلى السابع، واحتلت المركز الرابع صعودًا من الخامس بدرجة ٨,٠ بعد أن كانت درجتها ٨,٢ في مجال حجم الجهاز الحكومي، بينما ظلت درجتها في مجال سيادة القانون ٥,٨، لتتقدم إلى المركز الثاني عشر بعد أن كانت في المركز الثالث عشر العام الماضي. وسجلت الأراضي الفلسطينية درجة ٩,٨ في مجال النقد المستقر بعد أن كانت درجتها هي ٩,٦، لتصعد من المركز الثالث إلى المركز الأول، وفي مجال حرية التجارة الخارجية سجلت ٨,٠ درجة، في انخفاض عن الدرجة السابقة وهي ٧,٧، ليتراجع مركزها من الثامن إلى الخامس. وتراجع مركز الأراضي الفلسطينية في مجال التنظيم إلى المركز الرابع عشر، بعد أن كان في المركز الثالث عشر، لترتفع درجته من ٦,١ إلى ٦,٢.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث بعض التدهور في الحرية الاقتصادية.

٨ عمان

جاءت سلطنة عمان أيضا في المركز الثامن في تقرير هذا العام، بعد أن كانت في المركز الخامس لتنخفض درجتها من ٧,٧ إلى ٧,٤. وكان حجم الجهاز الحكومي هو الجانب الأكثر سلبية من حيث التأثير على الدرجة الكلية للسلطنة، إذ ظلت درجتها ثابتة عند ٤,٥، لتتراجع مركزا واحدا عن العام الماضي وتستقر في المركز الثامن عشر. وعلى الجانب الآخر، كان الوضع جيدًا مع عمان في مجال الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية إذ ظلت درجتها ثابتة عند ٨,١، ليتراجع تصنيفها من المركز الثاني إلى المركز الثالث. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر، ظلت درجة سلطنة عمان فيه ٩,٥ وظل مركزها الثامن أيضا كما هو. وانخفضت درجة عمان بمقدار ٠,٤في مجال حرية التجارة الخارجية لتسجل ٧,٨ نقطة، لتتراجع من المركز الرابع الذي احتلته العام الماضي إلى المركز السادس. وبالنسبة لتنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد سجلت عمان درجة ٧,١، في تراجع كبير عن الدرجة التي سجلتها العام الماضي والتي بلغت ٨,١، لتهبط من المركز الثالث إلى الخامس. .

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل القريب.

٩ الصومال

يحتل الصومال المركز التاسع مُسجلاً ٧,١ درجة. وفي مجال حجم الجهاز الحكومي كانت درجته ٨,٥ ليحتل بذلك المركز الثالث. وفي مجال سيادة القانون، احتل المركز الحادي والعشرين مُسجلاً درجة ٤,٢. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر، سجلت درجته ٧,٤، في حين جاءت درجته في مجال حرية التجارة ٩,٧، وبذلك احتلت المركز الأول. وفي مجال التنظيم، كانت درجته ٥,٨ وبالتالي جاء ترتيبه في المركز التاسع عشر.

■ النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، مع استمرار العنف كخطر يهدد الحرية الاقتصادية.

١٠ المملكة العربية السعودية

لم يتغير المركز العاشر للمملكة العربية السعودية عن العام الماضي وظلت درجتها ثابتة عند ٧,٠، وحافظت المملكة على درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي وهي ٤,٠ وظلت في المركز العشرين،

كما ظلت درجتها ٨,٢، لترتفع ٠,١ نقطة. وفيما يتعلق بالنظام القانوني وحقوق الملكية، فقد ظلت السعودية في المركز الثاني. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر، سجلت السعودية ٩,٤ وهي نفس درجة العام الماضي، لتتقدم بذلك من المركز العاشر إلى المركز التاسع. وانخفضت درجتها في حرية التجارة من ٦,٧ إلى ٦,٦، لكنها تراجعت من المركز الحادي عشر إلى المركز الثالث عشر، وأخيرًا انخفضت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٦,٩ إلى ٦,٨، لكن تصنيفها ظل في المركز العاشر.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث بعض التدهور في الحرية الاقتصادية.

١١ اليمن

هبط اليمن في تقرير هذا العام من المركز الثامن إلى الحادي عشر، بدرجة قدرها ٦,٨ بعد أن كانت درجته ٧,٥، وفي مجال حجم الجهاز الحكومي انخفضت درجته من ٧,٨ إلى ٧,٣، وظل في المركز السادس. وبالنسبة للهيكل القانوني فقد انخفضت درجته من ٥,٩ إلى ٥,٥. فيما ارتفع مركزه من الحادي عشر إلى السادس عشر، وعلى صعيد النقد المستقر انخفضت درجته إلى حدٍ كبير من ٨,٨ إلى ٦,٣ محتلا المركز التاسع عشر، متراجعًا عن المركز الرابع عشر الذي احتله العام الماضي. وبخصوص حرية التجارة فقد ظل تصنيف اليمن في المركز الثاني بنفس الدرجة التي سجلها العام الماضي وهي ٨,٣، وشهد مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان والعمل انخفاضا قدره ٠,١ نقطة ليصل إلى ٦,٤ درجة في المركز الحادي عشر.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تراجع في المستقبل القريب، في ظل تزايد المخاطر بسبب استمرار النزاع الدائر هناك.

١٢ تونس

تراجعت تونس من المركز الحادي عشر إلى الثاني عشر في تقرير هذا العام، وانخفضت درجتها الكلية من ٦,٨ إلى ٦,٧، كما ظل حجم الجهاز الحكومي ثابتًا عند درجة ٦,٥ في المركز العاشر، للعام الثاني على التوالي. وظلت تونس في جانب الهيكل القانوني عند درجة ٧,٦، لتصعد من المركز الخامس إلى الرابع، وبالنسبة لإمكانية الحصول على نقد مستقر ارتفعت درجة تونس من ٦,٩ إلى ٧,٠ لتصعد من المركز الثامن عشر إلى التاسع عشر، وانخفضت درجة تونس في مجال حرية التجارة الخارجية من ٥,٩ إلى ٦,٠ لتبقى في المركز الثامن عشر، وأخيرا انخفضت تونس في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,١ إلى ٧,٠ لتتراجع من المركز الثامن إلى المركز السابع.

■ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٣ مصر

تراجعت مصر على المؤشر الكلي من المركز الثاني عشر إلى الثالث عشر ولكن ظلت درجتها ٦,٦، وظل حجم الجهاز الحكومي ٦,٤، ليظل مركز مصر في هذا الجانب ثابتًا عند المركز الحادي عشر. وبالنسبة لمجال الهيكل القانوني ظلت درجة مصر كما هي عند ٥,١، وظل تصنيفها عند المركز الثامن عشر كما كانت في العام الماضي، وفي مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر انخفض أداء مصر من ٨,٩ إلى ٨,٨ درجة وتقدمت من المركز الثالث عشر إلى المركز الثاني عشر، وانخفضت درجتها في مجال حرية التجارة من ٦,٤ إلى ٦,٢، لتحتل المركز الخامس عشر الذي احتلته العام الماضي، وأخيرا

ارتفعت درجة مصر في التنظيم إلى ٦,٣، لتحتل المركز الحادي عشر كما كان الحال في العام الماضي.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٤ المغرب

تراجع المغرب من المركز الرابع عشر إلى المركز الثالث، إلا أن درجته ظلت ٦,٥، وقد ظلت درجته في حجم الجهاز الحكومي ٥,٩، مما ساعده على التقدم إلى المركز الرابع عشر، كما كان الحال في العام الماضي. ومن حيث الهيكل القانوني وحماية الملكية، احتل المركز السابع، وهو نفس المركز الذي احتله العام الماضي، وانخفضت درجته من ٧,٤ إلى ٧,٣. وتراجع تصنيف المغرب في مجال حرية التجارة بمقدار ٠,١ ليصل إلى ٥,٨، إلا أنه صعد من المركز التاسع عشر إلى المركز السادس عشر. وأخيرا استقرت درجة المغرب في مجال تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري عند ٦,١، متراجعا في التصنيف من المركز الثالث عشر إلى الخامس عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٥ جيبوتي

تراجعت جيبوتي مركزين اثنين في تقرير هذا العام لتأتي في المركز الخامس عشر، وسجلت درجة ٦,٤ بمقدار ٠,١ أقل من درجتها في تقرير العام السابق، وقد انخفضت درجتها من ٤,٣ إلى ٣,٦ في مجال حجم الجهاز الحكومي. واستقرت درجتها عند ٤,٩ في مجال الهيكل القانوني لتحتل المركز التاسع عشر الذي احتلته العام الماضي. بينما ظلت درجتها كما هي ٩,٦ إلا أنها هبطت من المركز الثالث إلى السادس. وفيما يتعلق بحرية التجارة الخارجية ظلت درجتها كما هي ٦,٧، وظلت في المركز الحادي عشر، وأخيرا انخفضت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,٢ إلى ٧,١، لتتقدم من المركز السادس إلى الخامس.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٦ موريتانيا

صعدت موريتانيا من المركز السابع عشر إلى السادس عشر وارتفعت درجتها من ٦,٠ إلى ٦,٣، وفي مجال حجم الجهاز الحكومي ارتفعت درجتها عن ٣,٣ لتحتل المركز الحادي والعشرين وتصل إلى درجة ٤,٧ وتكون في المركز السابع عشر، وانخفضت درجتها في مجال الهيكل القانوني من ٥,٧ إلى ٥,٥، وتراجع مركزها من الخامس عشر إلى السادس عشر. وارتفعت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٨,١ إلى ٨,٣، إلا أن تصنيفها ارتفع من المركز الخامس عشر إلى الثالث عشر، وظلت درجتها ثابتة عند ٧,٠ في مجال حرية التجارة، لتحتل المركز العاشر وهو نفس المركز الذي احتلته العام الماضي. وأخيرا ارتفعت درجة موريتانيا من ٥,٧ إلى ٥,٩ في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، متراجعة من المركز السادس عشر إلى السابع عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٧ جزر القمر

تراجعت جزر القمر من المركز الخامس عشر إلى السابع عشر، رغم ثبات درجتها عند ٦,٢، وظلت درجتها في جانب حجم الجهاز الحكومي ٥,٩ كما هي، واحتلت مجددًا المركز الرابع عشر. وفي جانب

الهيكل القانوني ارتفعت درجة جزر القمر بمقدار ٠,٣ نقطة لتصل إلى ٥,٩، لتصعد من المركز السادس عشر إلى المركز الحادي عشر، وانخفضت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٦,٩ إلى ٦,٢ وتراجع تصنيفها من المركز التاسع عشر إلى العشرين، وعلى صعيد حرية التجارة استقرت الدرجة عند ٦,٧ وظل تصنيفها عند المركز الحادي عشر، أما درجتها في مجال التنظيم فقد ارتفعت من ٥,٩ إلى ٦,٣ لتتقدم من المركز الخامس عشر إلى الثاني عشر.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل.

١٨ السودان

جاء السودان هذا العام في المركز الثامن عشر وتراجع مركزين في الترتيب، واستقرت درجته عند ٦,١، وارتفعت درجة السودان من ٩,٨ إلى ١٠,٠ في مجال حجم الجهاز الحكومي محتلا المركز الأول للمرة الثانية، كما ظلت درجته في مجال الهيكل القانوني كما هي ٤,٦ ليحتل بذلك المركز العشرين، وهو نفس مركزه العام الماضي. وارتفعت درجة السودان في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٥,٠ إلى ٦,٢ ليصعد بذلك من المركز الحادي والعشرين إلى العشرين، فيما ارتفعت درجته في مجال حرية التجارة الخارجية من ٥,٤ إلى ٣,٦ صعودا من المركز العشرين إلى التاسع عشر الذي كان يحتله العام الماضي، على أن درجته في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل ارتفع من ٠,٣ إلى ٠,٦ نقطة، مستقرا في نفس المركز السادس عشر.

▼ النظرة المستقبلية: ينبئ استمرار النزاع الدائر بحدوث المزيد من التدهور في الحرية الاقتصادية.

١٩ العراق

تراجع تصنيف العراق من المركز الثامن عشر إلى التاسع عشر، بدرجة قدرها ٥,٩ وهي الدرجة نفسها التي سُجِلت في العام الماضي، وظلت درجة العراق في مجال حجم الجهاز الحكومي ثابتة عند ٤,٨، مما وضعه في المركز السادس عشر، للعام الثاني على التوالي. كما ظلت درجته في مجال الهيكل القانوني عند ٤,١وتراجع مركزًا واحدًا مما وضعه في التصنيف الثاني والعشرين، وهو أسوأ تصنيف في العالم العربي. وتراجعت درجة العراق في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٦,٠ إلى ٥,٤ ليتراجع من المركز الثامن عشر إلى السابع عشر. وأخيرا ثبتت درجته عند ٥,٤ في مجال الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري، وإن تراجع مركزه من العشرين إلى الحادي والعشرين.

■ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تدهور في المستقبل القريب، بالإضافة إلى استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

٢٠ الجزائر

احتلت الجزائر هذا العام المركز العشرين، وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي، وذلك بعد انخفاض درجتها من ٥,٥ إلى ٥,٢، وارتفعت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٤,١، مما رفعها إلى المركز التاسع عشر، وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي. وانخفضت درجة الجزائر في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية من ٥,٩ إلى ٥,٧ لتقفز من المركز الرابع عشر إلى المركز الحادي عشر، وارتفعت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٧,٨ إلى ٧,٩، لتتقدم مركزين؛ ما يضعها في المركز الرابع عشر. وتعرضت درجة الجزائر في مجال حرية التجارة الخارجية لانخفاض حاد من ٣,٩ إلى ٢,٣، لترتفع في التصنيف من المركز الثاني والعشرين إلى الحادي والعشرين، وبذلك تصبح الجزائر هي ثاني الدول العربية الأقل حرية في هذا

الجانب. وفيما يخص مجال التنظيم فقد ارتفعت درجتها من ٥,٦ إلى ٥،٩، في هبوط بمقدار مركز واحد عن العام الماضي لتأتي في المركز السابع عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٢١ ليبيا

سجلت ليبيا انخفاضا في درجتها من ٥,٧ إلى ٤,٨ لتتراجع من المركز الحادي والعشرين إلى التاسع عشر. وظلت ليبيا على درجتها في حجم الجهاز الحكومي كما هي ٥,٨، ولكنها تراجعت مركزا واحدا لتأتي في المركز الثاني والعشرين لتأتي في قاع التصنيف. وظلت درجة ليبيا في مجال الهيكل القانوني كما هي ٥,٨، غير أن مركزها ارتفع من الثالث عشر إلى الثاني عشر، وعلى صعيد إمكانية الحصول على نقد مستقر انخفضت درجتها من ٧,٧ إلى ٧,١ ولكنها ظلت في المركز السابع عشر، وتراجعت درجتها في مجال حرية التجارة من ٦,٣ إلى ٣,٠، إلا أنها تراجعت في التصنيف من المركز العشرين إلى السادس عشر، وأخيرا في مجال تنظيم النشاط التجاري سجلت ليبيا ٤,٩، بانخفاض قدره ٠,٢ عن العام الماضي، إلا أنها ظلت في المركز الثاني والعشرين، لتحتل بذلك قاع التصنيف بعد أن كانت الدولة قبل الأخيرة العام الماضي.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

٢٢ الجمهورية العربية السورية

ارتفعت الدرجة الكلية للجمهورية العربية السورية من ٥,١ إلى ٤,٦، مسجلةً المركز الأخير بين الدول العربية. وظلت درجة سوريا في مجال حجم الجهاز الحكومي كما هي عند ٦,٧، متراجعة من المركز الثامن إلى التاسع، وظلت درجتها في مجال الهيكل القانوني ٥,٦، لتتقدم مركزا واحدا إلى المركز الخامس عشر، على أن درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر ظلت ثابتة عند ٣,٣، محتفظة بنفس مركزها الثاني والعشرين والأخير الذي جاءت فيه العام الماضي. وفي جانب حرية التجارة، هوت سوريا بشكل ملحوظ من ٤,٦ إلى ٢,٠، إلا أنها تراجعت في التصنيف إلى المركز الثاني والعشرين والأخير. وأخيرا ارتفعت درجة سوريا في مجال التنظيم من ٥,٥ إلى ٥,٦، لتهبط من المركز التاسع عشر.

- النظرة المستقبلية: ينبئ استمرار النزاع الدائر بحدوث التدهور في الحرية الاقتصادية.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

بنيـة المؤشر

يضم المؤشر المعلن *للحرية الاقتصادية في العالم العربي* نفس العناصر الخمسة التي يضمها *مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم*: التقرير السنوي ٢٠١٧ (جوارتني ولاوسون وهول ٢٠١٧) ولكنه يشتمل على ٣٩ مكونًا وليس ٤٢ مكونًا، حيث تم استبدال بعض المكونات المستخدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم والتي لم تتوفر بيانات ضمنية بشأنها على مستوى العالم العربي بمكونات مماثلة تغطي العالم العربي على نحو أشمل. وفي هذا العام، تم تصنيف جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وقد تم تسجيل عدد نقاط كل عنصر من العناصر الخمسة بأخذ متوسط المكونات التي يشملها كل عنصر، وقد اعتمد هذا التقرير على أحدث وأشمل البيانات المتوفرة والتي تنسب لعام ٢٠١٥ إلا أننا ننشر بعض البيانات المتوفرة في الوقت الحالي والتي تخص عام ٢٠١٦.

العناصر الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

١- حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشروعات،

٢- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية،

٣- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن،

٤- حرية التجارة على المستوى العالمي،

٥- تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

تم احتساب التصنيف الكلي بأخذ متوسط عدد نقاط العناصر الخمسة، حيث تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠. ويصف ملحق الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات (ص ٤٨) الإجراءات المتبعة لتحديد عدد نقاط كل فئة على التدريج كما يقدم بعض التفاصيل ذات الصلة بالمصادر والمنهجية.

تحريًا لاتساق النتائج اتُبعت في تقرير العام الجاري الحدود القصوى والحدود الدنيا ذاتها التي استخدمت في تقارير الأعوام السابقة، ويشار إلى أن الحدود القصوى والدنيا التي اعتمد عليها التقارير هي الحدود العالمية وليست الإقليمية بناءً على وجود تفاوت طفيف في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها وسعيًا لوضع الدول العربية ضمن السياق الأكثر اتساعًا، ومن ثم يشير شغل مركز متقدم إلى أن أداء الدولة التي حازت هذا المركز أداء جيد ليس على مستوى جيرانها الإقليميين فحسب ولكن على مستوى ما عداها من الدول التي تدعم ممارساتها الحرية الاقتصادية حول العالم.

يضم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات وتصنيفات جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة، كما يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم خمس عشرة دولة من بين هذه الدول، ويشار إلى أن تصنيف هذه الدول في كلا المؤشرين يتشابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف جملة المكونات المستخدمة في المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي اختلافًا طفيفًا، وقد تم احتساب

النتيجة الإجمالية لواحد وعشرين دولة ضمها مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلا أنه لم يتسنَ حساب النتيجة الإجمالية للدولة المتبقية لقصور البيانات.

اعتمد المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي على بيانات مجمعة من أطراف خارجية غير ذات صلة بالأطراف صاحبة البيانات، كما لم تستقَ أي بيانات أصلية من المؤسسات الراعية ضمانًا لموضوعيتها، وقد استخدم التقرير المعادلات ذاتها التي تحتسب النتائج على أساسها سنويًا، ومن ثم يتضح أن مُعدّي التقرير لم يكن لهم أي تأثير على مركز كل دولة فيه، كما أنه بوسع أي متخصص مطلع على التقرير إعادة فحص بيانات التقرير ليتأكد من الوصول للنتائج ذاتها.

طرح العناصر

فيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتفسير أسباب صلتها بالقياس[١].

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

تشير المكونات الأربعة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، ويُعنى المكونان الأولان بهذا الأمر وهما الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك (١أ)، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي (١ب).

يشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي، إما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه في إطار الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات ويحد من تسييس الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحيادية، على الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام ويتحمل نفقاتها.

يقيس المكون الثالث (١ج) مدى اعتماد الدول على المشروعات الخاصة والأسواق الحرة لإنتاج السلع وتوفير الخدمات دون المشروعات الحكومية، أما المكون الرابع (١د) فإنه يقوم على المعدل الحدي الأعلى للدخل مقارنة بالضريبة وحد الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، فالمعدلات الحدية العالية للضرائب والتي تفرض على مستويات الدخل المنخفضة نسبيًا تسلب الأفراد ثمرة جهدهم وعملهم.

العنصر ٢: القانون التجاري والاقتصادي تأمين حقوق الملكية

يعد تأمين الأفراد والعقود والممتلكات القانونية عنصرًا محوريًا من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، فالنظام القانوني أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل، على سبيل المثال، تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمرة كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق

[١] يتبع الوصف إلى حد كبير ما جاء في دراسة (Gwartney and Lowson, 2006): ١٠ – ١٢.

الملكية وتنفيذ العقود وضمان تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

يركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عامل مناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فيما يُعنى أول مكونين بهذا العامل وهما التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي (٢أ) ونزاهة نظام القانون (٢ب) بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبق على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي، أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية (٢ج) فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المكون (٢د) والمعني بتنفيذ العقود قانونيًا إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعًا تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويعد المكونان (٢ج) و(٢د) جزءًا من مكون فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها إلى تردي قدرة النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعًا.

العنصر ٣: القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن

إن النقد عنصر رئيس في التداول، والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة الملكية التي تمثلها السندات النقدية، ومن ثم فإن توفير احتياطي نقدي آمن أمر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم لضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالًا لتمويل إنفاقها فإنها في المقابل تجرد المواطنين من ممتلكاتهم وتتعدى على حريتهم الاقتصادية، ما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم (يقاس ذلك وفقًا للمكون ٣أ)، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبها (المكونين ٣ب و٣ج) يفسد الأسعار النسبية ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل وتستحيل معه من الناحية الواقعية قدرة الأفراد والأعمال التجارية على التخطيط الواعي للمستقبل، وقد صمم المكون (٣د) لقياس سهولة استخدام عملات أخرى عبر الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والأجنبية أي لرصد ما إذا كان بوسع المرء التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

تعد حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وتنخفض فيه تكلفة الاتصالات والانتقالات أحد المكونات الرئيسية في الحرية الاقتصادية، وقد صممت مكونات العنصر الحالي لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر على التبادل على المستوى العالمي والتي تضم التعريفات (المكون ٤أ ومكوناته الفرعية) وخلل معدل التبادل (٤ب) ومعدل التبادل وضوابط رأس المال (٤ج). إنه لحق للأفراد في العالم أن ينعموا بالقدرة على الشراء والبيع بحرية، ولابد أن يحظى المستهلكون العرب بالقدرة على شراء ما يرغبون فيه من سلع من بعضهم بعضًا أومن أي كيان على مستوى العالم، كما أنه لابد أن يحظى المنتجون العرب بفرصة تسويق منتجاتهم بالسوق العربية والسوق العالمية.

العنصر ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

متى منعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي كانت بذلك قيدًا على الحرية الاقتصادية، ويضم هذا المؤشر القيود التنظيمية التي تحد حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة

وأسواق المنتجات، ويشار إلى أن الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد توسعات الأعمال التجارية والمشروعات والقدرة على خلق فرص العمل.

يعكس المكون الأول (٥أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلية، حيث لابد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولابد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يتخيرونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد إمكانية الإقراض أم أن ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشروعات التجارية المستحقة التي تسعى للاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

ثمة أنواع عديدة من اللوائح المعنية بتنظيم العلاقة بين العمالة والسوق والتي تتعدى على الحرية الاقتصادية للموظفين وأصحاب الأعمال، فلابد للمرء أن يتمتع بحرية العمل لدى من يرغب ولابد لأصحاب الأعمال أن يكون لهم حرية استخدام من يريدون من العاملين، وتشمل المتغيرات المؤثر في هذه العلاقة صعوبة استئجار العمالة وجمود ساعات العمل وضوابط العزل وتكاليفه والتجنيد الإجباري.

تقيد اللوائح التنظيمية للأعمال التجارية (٥ج) الحرية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، ولابد للأفراد أن ينعموا بحرية فتح ما يرغبوه من أعمال التجارية متى شاءوا أو إغلاقها متى أرادوا، وقد صممت المكونات الفرعية للوائح التنظيمية للأعمال التجارية بهدف التعرف على مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الأعمال التجارية (٥ج-١) وإغلاقها (٥ج-٢).

جداول بيانات الدول

يحتوي المؤشر الوارد في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧" على بيانات للاثنتين وعشرين دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية جميعهم في حدث غير مسبوق، وهناك ١٥ دولة من هذه الدول جاءت أيضا ضمن تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧"، ويوجد تشابه كبير بين التصنيفات النسبية لهذه الدول في كلا المؤشرين، رغم وجود اختلاف طفيف في قائمة العناصر التي يتضمنها المؤشر الخاص بتقرير "الحرية الاقتصادية في العالم". وفي العام السابق لم تكن هناك بيانات وافية متاحة لتصنيف الصومال.

ولكي تحصل الدولة على تصنيف ودرجة كلية، ينبغي أن تكون لها تصنيفات ودرجات في كل عام من الأعوام الخمسة المتضمنة في المؤشر. ولكي يتم تصنيف الدولة في المجالات الخمسة المختلفة، ينبغي أن تكون لديها بيانات لعنصرين على الأقل في كل مجال. وبالمثل، فإنه بالنسبة إلى العناصر ٥-أ و٥-ب و٥-ج، يجب أن تمتلك الدولة البيانات الخاصة بمكونين على الأقل من المكونات الفرعية في كل مجال من المجالات.

وقد عرضنا الدرجات الخاصة بجميع البلدان لكل مجال من المجالات الخمسة التي تم تحليلها بالإضافة إلى الدرجات لكل عنصر توافرت فيه البيانات. جميع الدرجات في المؤشر هي عبارة عن قيم من ١٠، بحيث يمثل الرقم ١٠ الحد الأعلى للدرجة والرقم صفر الحد الأدنى للدرجة، وكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على ارتفاع مساحة الحرية الاقتصادية. كما يوجد سهم في جدول المراكز والتقييمات الكلية تحت اسم "الاتجاه" (ص ٢٤-٢٥) الذي يبيّن ما إذا كانت البيانات المتوافرة عن عام ٢٠١٥ تدل على أن اتجاه الدولة يتسم بالغموض أو من المرجح أن يشهد تحسنًا أو تراجعًا أو ثباتًا في التصنيفات المستقبلية.

ومن الممكن الاطلاع على شرح وافٍ لكل عنصر وكذلك المنهجية المتبعة لحساب الدرجات في الملحق الذي يحمل عنوان "مذكرات توضيحية ومصادر البيانات" (ص ٤٨).

البيانات المتاحة للباحثين

تحتوي الجداول التالية على بيانات للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ بيانات غير مكتملة لعام ٢٠١٦. ومن الممكن تنزيل ملف البيانات الكاملة، الذي يشمل جميع النتائج المنشورة في هذا التقرير وكذلك البيانات السنوية منذ عام ٢٠٠٢، من الموقع الإلكتروني: http://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2017-annual-report. وفي حالة وجود أي صعوبة في استرجاع البيانات، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني: freetheworld@fraserinstitute.org.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي (٢٠١٥) – التصنيفات والمراكز

	العناصر									
	١		٢		٣		٤		٥	
	حجم الجهاز الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات		القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		الحصول على عملة قوية ذات مركز سليم		حرية التجارة على المستوى العالمي		تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز
الجزائر	٤,٢	١٩	٥,٧	١٤	٧,٩	١٤	٢,٣	٢١	٥,٩	١٧
البحرين	٦,٨	٨	٧,٠	٨	٩,٧	٢	٨,٣	٢	٨,٣	١
جزر القمر	٥,٩	١٤	٥,٩	١١	٦,٢	٢٠	٦,٧	١١	٦,٣	١٢
جيبوتي	٣,٦	٢١	٤,٩	١٩	٩,٦	٦	٦,٧	١١	٧,١	٥
جمهورية مصر العربية	٦,٤	١١	٥,١	١٨	٨,٨	١٢	٦,٢	١٥	٦,٣	١٢
العراق	٤,٨	١٦	٤,١	٢٢	٩,٧	٢	٥,٤	١٨	٥,٤	٢١
الأردن	٨,٠	٤	٧,٠	٨	٩,٧	٢	٧,٧	٧	٧,٢	٤
الكويت	٦,٤	١١	٧,٦	٤	٩,٦	٦	٧,٣	٩	٧,٥	٣
لبنان	٨,٦	٢	٦,٠	١٠	٩,٣	١١	٦,٥	١٤	٧,٩	٢
ليبيا	٣,٣	٢٢	٥,٨	١٢	٧,١	١٧	٣,٠	٢٠	٤,٩	١٧
موريتانيا	٤,٧	١٧	٥,٥	١٦	٨,٣	١٣	٧,٠	١٠	٥,٩	١٧
المغرب	٥,٩	١٤	٧,٤	٧	٧,٣	١٦	٥,٨	١٦	٦,١	١٥
سلطنة عمان	٤,٥	١٨	٨,١	٣	٩,٥	٨	٧,٨	٦	٧,١	٥
الأراضي الفلسطينية	٨,٠	٤	٥,٨	١٢	٩,٨	١	٨,٠	٥	٦,٢	١٧
قطر	٦,٤	١١	٧,٥	٦	٩,٧	٢	٧,٧	٧	٦,٩	٩
المملكة العربية السعودية	٤,٠	٢٠	٨,٢	٢	٩,٤	٩	٦,٦	١٣	٦,٨	١٠
الصومال	٨,٥	٣	٤,٢	٢١	٧,٤	١٥	٩,٧	١	٥,٨	١٩
السودان	١٠,٠	١	٤,٦	٢٠	٦,٢	٢٠	٣,٦	١٩	٦,٠	١٦
الجمهورية العربية السورية	٦,٧	٩	٥,٦	١٥	٣,٣	٢٢	٢,٠	٢٢	٥,٦	٢٠
تونس	٦,٥	١٠	٧,٦	٤	٧,٠	١٨	٥,٦	١٧	٧,٠	٨
الإمارات العربية المتحدة	٦,٩	٧	٨,٣	١	٩,٤	٩	٨,٢	٤	٧,١	٥
جمهورية اليمن	٧,٣	٦	٥,٥	١٦	٦,٣	١٩	٨,٣	٢	٦,٤	١١

التصنيفات الإجمالية والمراكز، الاتجاه

	مكونات العناصر الخمسة						التصنيف الكلي (المركز)		الاتجاه*
	٥أ اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان		٥ب اللوائح التنظيمية لسوق العمالة		٥ج اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري				
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	
الجزائر	٤,٧٥	١٨	٤,٩	٢١	٨,١	٢	٥,٢	٢٠	■
البحرين	٨,٠	٥	٨,٨	١	٨,١	٢	٨,٠	١	■
جزر القمر	٧,١	٨	٧,٥	٩	٤,٣	١٧	٦,٢	١٧	▲
جيبوتي	٦,٥	١١	٧,٠	١١	٧,٨	٦	٦,٤	١٥	■
جمهورية مصر العربية	٦,٠	١٤	٥,٢	١٩	٧,٦	٩	٦,٦	١٣	■
العراق	٤,١	٢٠	٧,٩	٥	٤,٢	١٨	٥,٩	١٩	■
الأردن	٦,٠	١٤	٨,١	٤	٧,٥	١١	٧,٩	٣	■
الكويت	٧,٧	٦	٧,٨	٧	٧,١	١٥	٧,٧	٤	▼
لبنان	٨,٤	١	٧,٦	٨	٧,٧	٧	٧,٦	٥	■
ليبيا	٣,٣	٢٢	٧,٤	١٠	٤,٢	١٨	٤,٨	٢١	■
موريتانيا	٦,٤	١٢	٦,٦	١٣	٤,٦	١٦	٦,٣	١٦	■
المغرب	٦,٩	٩	٣,٥	٢٢	٧,٧	٧	٦,٥	١٤	■
سلطنة عمان	٨,١	٣	٥,٢	١٨	٨,٠	٤	٧,٤	٨	▲
الأراضي الفلسطينية	٨,٣	٢	٦,١	١٥	٤,١	٢١	٧,٥	٧	▼
قطر	٦,٢	١٣	٦,٦	١٢	٨,٠	٤	٧,٦	٥	▼
المملكة العربية السعودية	٨,٠	٤	٨,٣	٣	٤,٢	١٨	٧,٠	١٠	▼
الصومال	٥,٠	١٧	٨,٦	٢	٣,٨	٢٢	٧,١	٩	■
السودان	٥,٦	١٦	٤,٩	٢٠	٧,٤	١٢	٦,١	١٨	▼
الجمهورية العربية السورية	٤,٢	١٩	٥,٣	١٧	٧,٢	١٤	٤,٦	٢٢	▼
تونس	٦,٨	١٠	٥,٨	١٦	٨,٣	١	٦,٧	١٢	■
الإمارات العربية المتحدة	٧,١	٧	٦,٥	١٤	٧,٦	٩	٨,٠	١	■
جمهورية اليمن	٤,٠	٢١	٧,٩	٦	٧,٤	١٢	٦,٨	١١	▼

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦. لم يحدد الاتجاه للدول غير المصنفة بناءً على قصور البيانات. ▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هابط.

الجـزائــر

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	[١٧] ٥,٠ التصنيف [البيانات]	[١٧] ٥,٦ التصنيف [البيانات]	[١٧] ٥,٨ التصنيف [البيانات]	[١٨] ٥,٧ التصنيف [البيانات]	[٢٠] ٥,٥ التصنيف [البيانات]	[٢٠] ٥,٥ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٤,٧	٥,٠	٤,٣	٤,٠	٤,١	٤,٢	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢٦] ٤,١	[٢٥,٣] ٤,٣	[٣٣,٤] ١,٩	[٣٥,٦] ١,٣	[٣٤,٨] ١,٥	[٣٣,٤] ١,٩	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	[٧,٨] ٨,٠	[٥,٥] ٨,٦	[٧,١] ٨,٢	[٨,٥] ٧,٨	[٨,٥] ٧,٨	[٨,٥] ٧,٨	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			[٣٥] ٧,٠	[٣٥] ٧,٠	[٣٥] ٧,٠		
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٤,٠	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٧
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٢	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦,٨	٦,٨	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- عدد الإجراءات		٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,١	٦,١	٦,٠	٦,٠	٦,٠
- جودة العمليات القضائية		٢,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٦
- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٤
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٦,٢	٦,٤	٧,٨	٧,٩	٧,٨	٧,٩	
أ. النمو النقدي	[٢١,٣] ٧,٥	[١٧,٨] ٦,٤	[١١,٦] ٧,٧	[٨,٣] ٨,٣	[١٠,٣] ٧,٩	[٧,٩] ٨,٤	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[١,٩] ٩,٢	[١,٥] ٩,٤	[١,٣] ٩,٥	[٢,٢] ٩,١	[٢,٤] ٩,٠	[٢,٤] ٩,٠	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[١,٤] ٩,٧	[١,٤] ٩,٧	[٣,٩] ٩,٢	[٣,٣] ٩,٣	[٢,٩] ٩,٤	[٤,٨] ٩,٠	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٧	٥,٣	٥,٠	٤,٧	٣,٩	٢,٣	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[٧,٦] ٥,٠	[٢,٧] ٨,٢	[٢,٨] ٨,٢	[٢,٣] ٨,٥	[٢,٣] ٨,٥	[٢,٣] ٨,٥	
- متوسط سعر التعريفة	[١٨,٨] ٦,٢	[١٥,٨] ٦,٨	[١٨,٦] ٦,٣	[١٨,٦] ٦,٣	[١٨,٨] ٦,٢	[١٨,٨] ٦,٢	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	[١٤,٣] ٤,٣	[١٠,٥] ٥,٨	[١٠,٤] ٥,٨	[١٠,٤] ٥,٨	[١٠,٥] ٥,٨	[١٠,٥] ٥,٨	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[٩,٧] ٨,١	[٩,٦] ٨,١	[٨,٣] ٨,٣	[١٤,٠] ٧,٢	[٢٦,١] ٤,٨	[٥٢,٣] ٠,٠	[٣١,٠] ٨,٣
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٧	٥,٦	٥,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,١	٥,١	٥,٣	٤,٨	٤,٨	٤,٥	
- ملكية البنوك	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٣,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٤	٤,٩	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٤,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٨	٧,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٦	٨,١	٨,١
- تأسيس شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,٣	٨,٣
= عدد الإجراءات		٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٥	٤,١	٤,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,٠	٩,١	٩,١
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٩	٧,٩
= الزمن (بالسنوات)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٩,١	٩,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٥	٥,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

البحرين

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	٨,١ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (١) التصنيف [البيانات]	٨,١ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٣) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٢) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (١) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٧	٦,٨	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٨	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٣,٤ [٢٨,٦]	٤,١ [٢٦,١]	٤,٧ [٢٣,٩]	٣,٦ [٢٧,٦]	٣,٦ [٢٧,٦]	٣,٦ [٢٧,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥ [٢,٤]	٩,٠ [٤,٢]	٩,٤ [٢,٦]	٩,٣ [٣,١]	٩,٣ [٣,١]	٩,٦ [٢,٠]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٩
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
- عدد الإجراءات		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٧	٩,١	٩,١	٩,٥	٩,٥	٩,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٧
- جودة العمليات القضائية		٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	١,٥
- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٩,٦	٩,٤	٩,٢	٩,٦	٩,٦	٩,٧	
أ. النمو النقدي	٨,٩ [٥,٧]	٨,٩ [٥,٧]	٧,٥ [١٢,٧]	٩,٨ [١,١]	٩,٧ [١,٥]	٩,٩ [٠,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨ [٠,٤]	٩,٣ [١,٧]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٤ [١,٥]	٩,٤ [١,٤]	٩,٤ [١,٤]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [-٠,٥]	٩,٥ [٢,٦]	٩,٦ [٢,٠]	٩,٣ [٣,٣]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٦ [١,٨]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٨,٥	٨,٢	٨,٤	٨,٢	٨,٣	٨,٣	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٥	٨,٤	٨,٢	٨,٥	٨,٧	٨,٦	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٣ [١,٠]	٨,٨ [١,٨]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٥ [٠,٨]	٩,٥ [٠,٨]	٩,٥ [٠,٨]	
- متوسط سعر التعريفة	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,١]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٣ [٦,٧]	٧,٣ [٦,٧]	٦,٣ [٩,٤]	٧,١ [٧,٢]	٧,٤ [٦,٤]	٧,٣ [٦,٨]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٩	٦,٢	٦,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٨,٥	٨,٥	٨,٩	٨,٤	٨,٣	٨,٣	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,١	٨,٣	٨,٣	٧,٨	٨,٠	٨,٠	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٧,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٤,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٥
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٦,٧	٦,٧	١,٥	٨,٨	٨,٨	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٩	٨,٩	١٠,٠	٨,٨	٨,٨	٨,٨	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٤	٧,٤	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٨	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,١	٨,١	٨,١
- تأسيس شركة تجارية	٩,١	٩,١	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
= عدد الإجراءات		٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٦,٨
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٠	٧,١	٧,١	٧,١
= الزمن (بالسنوات)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٩	٨,٩
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٦,٨	٦,٩	٧,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٦

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

جزر القمر

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
	٥,٢ (١٦)	٥,٦ (١٧)	٦,٣ (١٤)	٦,٣ (١٥)	٦,٢ (١٥)	٦,٢ (١٥)	
١. حجم الجهاز الحكومي	**٤,٥**	**٥,٢**	**٥,٩**	**٦,٠**	**٥,٩**	**٥,٩**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٠ [١٦,٢]	٨,٣ [١١,٧]	٧,٦ [١٤,٣]	٧,٩ [١٣,٢]	٧,٦ [١٤,٣]	٧,٦ [١٤,٣]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٤**	**٦,٠**	**٦,٥**	**٥,٩**	**٦,٠**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٦,٧	٥,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني			٥,٠	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٠	٧,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٢	٨,٢
- عدد الإجراءات		٨,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٣,٢	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٥	٨,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٥,٢	٥,٢
- جودة العمليات القضائية		٣,٤	٣,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٢
- الزمن (بالأيام)		٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٥,٥**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٨**	**٦,٩**	**٦٢**	
أ. النمو النقدي	٧,٢ [١٤,٢]	٧,٩ [١٠,٣]	٧,٧ [١١,٣]	٨,٠ [١٠,٠]	٨,٢ [٩,٠]	٨,٣ [٨,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم		٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [١,١]	٩,٥ [١,١]	٩,٦ [١,٠]	٨,٢ [٤,٤]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٣ [٣,٥]	٩,٤ [٣,٠]	٩,٣ [٣,٤]	٩,٥ [٢,٣]	٩,٩ [٠,٦]	٨,٤ [٨,١-]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٥,١**	**٥,١**	**٦,٩**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٢,١	٢,١	٦,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٠,٠ [١٥,٣]	٠,٠ [١٥,٥]	٤,٧ [٧,٩]	٤,٠ [٩,٠]	٤,٠ [٩,٠]	٤,٠ [٩,٠]	
- متوسط سعر التعريفة	٤,٢ [٢٨,٩]	٤,٢ [٢٨,٩]	٧,٧ [١١,٣]	٦,٩ [١٥,٣]	٦,٩ [١٥,٣]	٦,٩ [١٥,٣]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٧,٦ [٦,٠]	٦,٨ [٨,٠]	٦,٨ [٨,٠]	٦,٨ [٨,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٣,١	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٤,٩**	**٤,٩**	**٥,٦**	**٥,٩**	**٥,٩**	**٦,٣**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٣	٥,٣	٦,٢	٦,٧	٦,٧	٧,١	
- ملكية البنوك			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	١,٥	١,٥	١,٥	٣,٠	٣,٠	٤,٣	٤,٣
= مؤشر الحقوق القانونية			٣,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥	٢,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٦	٥,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٧,٥	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,١	٦,١	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٦,٦	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٧,٢	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٨,٣	
- الخدمة العسكرية الإلزامية			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣
- تأسيس شركة تجارية	٧,٧	٧,٧	٧,٨	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٨,٦
= عدد الإجراءات			٤,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
= المدة الزمنية (بالأيام)			٨,٩	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٧,٩	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٨
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٩	٩,٩
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

جيبوتي

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	٦,٤ (١١) التصنيف [البيانات]	٦,٣ (١٤) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٢) التصنيف [البيانات]	٦,٦ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٥) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	**٣,٥**	**٣,٥**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٣**	٣,٦	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٣,٠ [٢٩,٧]	٣,٠ [٢٩,٧]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي						٠,٠	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠		
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٧**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني			٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
- عدد الإجراءات			٧,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- الزمن (بالأيام)			**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			٥,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٣,٦	٣,٦	٣,٦
- جودة العمليات القضائية			٤,١	٤,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤
- الزمن (بالأيام)			١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٩,٦**	**٩,١**	**٨,٩**	**٩,٥**	**٩,٦**	**٩,٦**	
أ. النمو النقدي	٩,٢ [٤,١]	٧,٦ [١٢,٠]	٨,٠ [١٠,١]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٥ [٢,٥]	٩,٣ [٣,٥]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٥ [١,٢]	٩,٥ [١,٢]	٨,٤ [٤,٠]	٩,٥ [١,٣]	٩,٦ [١,٠]	٩,٥ [١,٢]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [٠,٦]	٩,٤ [٣,١]	٩,٢ [٤,٠]	٩,٥ [٢,٤]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٦ [٢,٢]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	٦,٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٣,٨	٣,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)							
- متوسط سعر التعريفة	٣,٨ [٣٠,٩]	٣,٨ [٣٠,٩]	٥,٩ [٢٠,٦]	٥,٨ [٢١,٠]	٥,٨ [٢٠,٩]	٥,٨ [٢٠,٩]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٦,٦ [٨,٦]	٦,٦ [٨,٤]	٦,٦ [٨,٤]	٦,٤ [٨,٤]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٨**	**٦,٨**	**٧,٢**	٧,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٦,٥	٦,٥	٦,٥	
- ملكية البنوك			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	١,٣	١,٣	١,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
= مؤشر الحقوق القانونية			١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية			١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٠	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٨,٣	٨,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٧	٧,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٨,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٦	٧,٧	٧,٨	٧,٨
- تأسيس شركة تجارية	٧,٣	٧,٣	٧,٥	٨,٢	٨,٦	٨,٦	٨,٦
= عدد الإجراءات			٤,٧	٥,٩	٧,١	٧,١	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)			٨,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٨,٠	٧,٨	٧,٩	٨,٠	٨,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩
= الزمن (بالسنوات)		٥,٢	٥,٢	٥,٢	٨,٠	٨,٠	٨,٠
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٧	١,٧	١,٨	٤,٠	٤,١	٤,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

جمهورية مصر العربية

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	(١١)٦,٤ التصنيف [البيانات]	(١٠)٦,٧ التصنيف [البيانات]	(١٠)٦,٩ التصنيف [البيانات]	(١١)٦,٨ التصنيف [البيانات]	(١٢)٦,٦ التصنيف [البيانات]	(١٣)٦,٦ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	**٥,٧**	**٥,٨**	**٧,٢**	**٧,٥**	**٦,٤**	٦,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٥ [١٤,٦]	٧,٣ [١٥,١]	٧,٩ [١٣,٠]	٨,١ [١٢,٤]	٨,٠ [١٢,٧]	٨,١ [١٢,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٤ [٦,٥]	٨,١ [٧,٦]	٦,٩ [١٢,٠]	٦,٧ [١٢,٦]	٦,٧ [١٢,٦]	٦,٣ [١٣,٩]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٤,٠	٦,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٢]	٨,٠ [٢٦]	١٠,٠ [٢٠]	٩,٠ [٢٥]	٩,٠ [٢٥]	٩,٠ [٢٣]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٢**	**٢,٢**	**٦,٠**	**٥,١**	**٥,١**	**٥,١**	**٥,٠**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٤,٢	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٦	٧,٦	٨,٧	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
- عدد الإجراءات		٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٨,٠	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٩
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٤,٧
- جودة العمليات القضائية		٣,٦	٣,٩	٣,٦	٣,١	٣,١	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٩,٥**	**٨,٩**	**٨,٦**	**٩,٠**	**٨,٩**	**٨,٨**	
أ. النمو النقدي	٨,٧ [٦,٤]	٧,٩ [١٠,٦]	٨,٣ [٨,٤]	٨,٥ [٧,٤]	٨,٢ [٨,٨]	٨,٠ [١٠,٠]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨ [٠,٦]	٨,٦ [٣,٦]	٨,٤ [٤,١]	٩,٣ [١,٨]	٩,٤ [١,٥]	٩,٥ [١,٣]	٩,٠ [٢,٤]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٥ [٢,٧]	٩,٠ [٤,٩]	٧,٧ [١١,٣]	٨,١ [٩,٤]	٨,٠ [١٠,١]	٧,٩ [١٠,٤]	٧,٢ [١٣,٨]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٥,١**	**٧,٠**	**٦,٥**	**٦,٦**	**٦,٤**	٦,٢	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٤,٤	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,٠	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٦,٩ [٤,٧]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٣ [٢,٦]	٨,٦ [٢,٢]	٨,٦ [٢,٢]	٨,٣ [٢,٦]	
- متوسط سعر التعريفة	٦,٢ [١٨,٩]	٦,٢ [١٨,٩]	٦,٦ [١٧,٠]	٦,٦ [١٦,٨]	٦,٦ [١٦,٨]	٦,٦ [١٦,٨]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٠,٠ [٣٩,٥]	٠,٠ [١٤١,١]	٠,٠ [١٤٩,٥]	٠,٠ [١٤٢,٦]	٠,٠ [١٤٢,٠]	٠,٠ [١٤٢,٣]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٥,٥ [٢٢,٣]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٩,٤ [٢,٨]	٩,١ [٤,٥]	٠,٠ [٥٢,٤]
ج. الضوابط الرأسمالية	٥,٤	٦,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٥,٥**	**٥,٨**	**٦,٤**	**٦,١**	**٦,٣**	٦,٣	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٥	٥,٣	٦,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ملكية البنوك	٢,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٦,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٨	٥,٨	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٥,٣	٥,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٨	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٦,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٢	٦,٤	٧,٢	٧,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦
- تأسيس شركة تجارية	٧,٣	٧,٩	٩,٣	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٦
= عدد الإجراءات		٥,٣	٧,٦	٧,١	٧,١	٧,١	٨,٥
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٠	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٨
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= الزمن (بالسنوات)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٧,٨	٧,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٧	١,٩	١,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

العـراق

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي			٤,٩	٣,٤	٤,٨	٤,٨	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٢,٤ [٣٢,٠]	٤,٨ [٢٣,٥]	٤,٧ [٢٤,٠]	٠,٣ [٣٨,٨]	١,٤ [٣٥,١]	١,٣ [٣٥,٤]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي					٧,٨ [٨,٦]	٧,٨ [٨,٦]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			١٠,٠ [١٥]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية			٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,١	٤,٠
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٦	٨,٦	٨,٥	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
- عدد الإجراءات		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
- الزمن (بالأيام)		٩,٩	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٧,٩	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٤
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٣
- جودة العمليات القضائية		١,٦	١,٦	١,٦	١,٥	١,٥	٠,٠
- الزمن (بالأيام)		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر			٤,٨	٩,٣	٩,٢	٩,٧	
أ. النمو النقدي			٤,٤ [٢٧,٨]	٤,٨ [٨,١]	٨,٢ [٨,٨]	٩,٩ [٠,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٤,٩ [١٢,٧]	٤,٩ [١٢,٧]	٠,٤ [٢٣,٩]	٩,١ [٢,٢]	٩,٢ [٢,٠]	٩,١ [٢,٣]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٦,١ [١٩,٣]	٢,٦ [٣٧,٠]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٦ [١,٩]	٩,٦ [٢,٢]	٩,٧ [١,٤]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٥,٥	٥,٥	٧,٥	٦,١	٦,٠	٥,٤	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية		٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		٩,٨ [٠,٣]	٩,٨ [٠,٣]	٩,٨ [٠,٣]	٩,٨ [٠,٣]	٩,٨ [٠,٣]	
- متوسط سعر التعريفة		٩,٠ [٥,٠]	٩,٠ [٥,٠]	٩,٠ [٥,٠]	٩,٠ [٥,٠]	٩,٠ [٥,٠]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		٠,٤ [٢٣,٩]	٠,٤ [٢٣,٩]	٠,٤ [٢٣,٩]	٠,٤ [٢٣,٩]	٠,٤ [٢٣,٩]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٩,٧ [١,٥]	٩,٤ [٣,١]	٧,٤ [١٣,٠]	٨,٨ [٥,٩]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٩	٠,٠	٦,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٤,٣	٥,٢	٥,٠	٥,٤	٥,٤	٥,٤	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٣	٤,٣	٣,٥	٤,١	٤,١	٤,١	
- ملكية البنوك			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية				٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٧,٠	٧,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٤,٩	٧,٤	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
- تأسيس شركة تجارية	٧,٦	٧,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٣
= عدد الإجراءات		٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٦
= المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٣	٦,٣	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٥	٨,٧	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٤
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الأردن

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
	[٧] ٧,٦	[٤] ٧,٧	[٣] ٧,٩	[١] ٨,١	[١] ٨,١	[٣] ٧,٩	
١. حجم الجهاز الحكومي	**٥,٩**	**٦,٧**	**٨,٠**	**٨,٤**	**٨,٤**	**٨,٠**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢٢,٩] ٥,٠	[١٨,٢] ٦,٤	[٢١,٢] ٥,٦	[١٩,٤] ٦,١	[١٩,٦] ٦,٠	[١٨,٨] ٦,٢	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	[٢,٣] ٩,٥	[١٣,٦] ٦,٤	[٦,٦] ٨,٤	[٩,٩] ٧,٤	[٩,٩] ٧,٤	[٨,٦] ٧,٨	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	[٣٥] ٧,٠	[٣٥] ٧,٠	[١٤] ١٠,٠	[١٤] ١٠,٠	[١٤] ١٠,٠	[٢٠] ١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٤**	**٧,٢**	**٧,١**	**٧,٠**	٧,٠
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٧	٧,٧	٨,١	٨,١	٨,١	٧,٩	٧,٩
- عدد الإجراءات		٦,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٦,٧	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٠	٧,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٦,٠	٦,١
- جودة العمليات القضائية		٤,٣	٤,٥	٤,٥	٣,١	٣,١	٣,٧
- الزمن (بالأيام)		٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٩,٦**	**٩,٣**	**٨,٧**	**٩,٣**	**٩,٧**	**٩,٧**	
أ. النمو النقدي	[٤,٩] ٩,٠	[٨,٢] ٨,٤	[٩,٧] ٨,١	[٤,١] ٩,٢	[١,٢] ٩,٨	[١,٠] ٩,٨	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[١,٠] ٩,٦	[٠,٩] ٩,٦	[٥,٦] ٧,٨	[٢,٤] ٩,٠	[٠,٨] ٩,٧	[٢,٣] ٩,١	[٢,٨] ٨,٩
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[١,٨] ٩,٦	[٣,٥] ٩,٣	[٥,٠] ٩,٠	[٤,٨] ٩,٠	[٢,٩] ٩,٤	[-٠,٩] ٩,٨	[-٠,٨] ٩,٨
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٧,٩**	**٨,١**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٧,٧**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٦,١	٦,٥	٧,٠	٧,١	٧,١	٧,٠	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[٣,٣] ٧,٨	[٢,٧] ٨,٢	[١,٣] ٩,١	[١,١] ٩,٣	[١,٢] ٩,٢	[١,٣] ٩,١	
- متوسط سعر التعريفة	[١٦,٢] ٦,٨	[١٢,٤] ٧,٥	[١٠,٠] ٨,٠	[٩,٥] ٨,١	[١٠,٢] ٨,٠	[١٠,٠] ٨,٠	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	[١٥,٦] ٣,٨	[١٥,٣] ٣,٩	[١٥,٧] ٣,٧	[١٥,٠] ٤,٠	[١٤,٨] ٤,١	[١٥,٠] ٤,٠	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠	[٠,٠] ١٠,٠
ج. الضوابط الرأسمالية	٧,٧	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٧,٢**	**٧,٣**	**٧,٧**	**٧,٥**	**٧,٤**	**٧,٢**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٩,١	٨,٦	٨,١	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٥	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,١	٦,٨	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٤
- تأسيس شركة تجارية	٦,٤	٧,٧	٨,٨	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٠
= عدد الإجراءات		٤,٧	٦,٥	٧,١	٧,١	٧,١	٦,٨
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٢	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٠	٩,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٧
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٥,٩	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
= الزمن (بالسنوات)		٥,٩	٥,٩	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٩	٨,٩	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الكويت

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٨,٠ (٢)	٧,٩ (٣)	٧,٧ (٥)	٧,٨ (٤)	٧,٩ (٤)	٧,٧ (٤)	الاتجاه ■
	التصنيف [البيانات]	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٥	٦,٧	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	١,٨ *[٣٣,٨]*	٢,١ *[٣٢,٨]*	٠,٨ *[٣٧,٢]*	٠,٢ *[٣٩,٥]*	٠,٦ *[٤٠,٧]*	٠,٨ *[٣٧,٣]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧,١ *[١١,١]*	٧,٨ *[٨,٥]*	٧,٠ *[١١,٤]*	٧,٧ *[٨,٨]*	٧,٩ *[٨,١]*	٧,٩ *[٨,١]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٠	٧,٦	٧,٥
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٢	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٦,٨	٦,٨	٦,٦
- جودة العمليات القضائية		١,٨	١,٨	١,٨	٤,٤	٤,٤	٣,٧
- الزمن (بالأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٩,٨	٩,٤	٩,٠	٩,٦	٩,٦	٩,٦	
أ. النمو النقدي	٩,٨ *[-١,١]*	٩,٥ *[٤,٨]*	٨,١ *[٩,٧]*	٩,٣ *[٣,٧]*	٩,٤ *[٢,٨]*	٩,٣ *[٣,٤]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ *[١,١]*	٩,٥ *[١,٤]*	٨,٨ *[٢,٩]*	٩,٦ *[١,٠]*	٩,٦ *[١,٠]*	٩,٧ *[٠,٩]*	٩,٩ *[٠,٢]*
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٨ *[٠,٩]*	٩,٢ *[٤,١]*	٩,١ *[٤,٥]*	٩,٥ *[٢,٧]*	٩,٤ *[٢,٩]*	٩,٣ *[٣,٣]*	٩,٤ *[٣,٢]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٣	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٩	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٩	٨,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٤ *[٠,٩]*	٩,٥ *[٠,٨]*	٩,٥ *[٠,٧]*	٩,٦ *[٠,٥]*	٩,٦ *[٠,٦]*	٩,٦ *[٠,٦]*	
- متوسط سعر التعريفة	٩,٣ *[٣,٥]*	٩,١ *[٤,٧]*	٩,١ *[٤,٧]*	٩,١ *[٤,٧]*	٩,١ *[٤,٧]*	٩,١ *[٤,٧]*	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٩ *[٥,٢]*	٧,٩ *[٥,٢]*	٧,٩ *[٥,٢]*	٧,٩ *[٥,٣]*	٧,٩ *[٥,٣]*	٧,٩ *[٥,٣]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	
ج. الضوابط الرأسمالية	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٣,١	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٨,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٥	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,١	٦,٩	٧,١	٧,٥	٧,٥	٧,٧	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٤,٥	٤,٥	٥,٣	٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٥,٠	٦,٧	٦,٣	٦,٣	٧,٥	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٨	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,١	٧,١	٧,١	٦,٩
- تأسيس شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,١	٨,٢	٧,٧
= عدد الإجراءات		٣,٥	٣,٥	٤,١	٤,١	٤,١	٣,٨
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٧,٠
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
= الزمن (بالسنوات)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		١٠,٠	١٠,٠	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٤,١	٤,١	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

لبنـــان

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	(٦)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٦)٧,٥ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٨ التصنيف [البيانات]	(٥)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٥)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٥)٧,٦ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٨,٣	٨,٨	٩,٢	٨,٥	٨,٤	٨,٦	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٦,٧ [١٧,١]	٧,٤ [١٥,٠]	٨,٢ [١٢,٣]	٦,٦ [١٧,٥]	٦,٤ [١٨,٤]	٦,٧ [١٧,٢]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٧ [٥,٥]	٧,٧ [٨,٩]	٨,٧ [٥,٢]	٧,٣ [١٠,٥]	٧,٤ [١٠,٠]	٧,٥ [٩,٦]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٠	٦,٠	٦,٠
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٥,٨	٥,٨	٦,٠
- جودة العمليات القضائية		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٧
- الزمن (بالأيام)		٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٩,٣	٩,٤	٩,١	٩,٢	٩,٦	٩,٣	
أ. النمو النقدي	٨,٦ [٧,١]	٨,٨ [٦,٠]	٨,٥ [٧,٦]	٩,٠ [٥,٠]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٧ [١,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,١ [٢,٣]	٩,١ [٢,٣]	٨,٦ [٣,٥]	٩,١ [٢,٣]	٩,٠ [٢,٥]	٨,٢ [٤,٦]	٨,٣ [٤,٢]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٦ [١,٨]	٩,٩ [٠,٧-]	٩,٢ [٤,٠]	٨,٩ [٥,٥]	٩,٩ [٠,٧]	٩,٣ [٣,٧-]	٩,٨ [٠,٨-]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٣	٦,٠	٦,٢	٦,٢	٦,٥	٦,٥	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٩	٦,٤	٧,١	٧,٢	٧,٨	٨,٠	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٧,٣ [٤,٠]	٩,٠ [١,٦]	٨,٧ [٢,٠]	٨,٩ [١,٦]	٩,٣ [١,٠]	٩,٥ [٠,٨]	
- متوسط سعر التعريفة	٨,٦ [٧,٢]	٨,٦ [٧,١]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٩ [٥,٧]	٨,٩ [٥,٦]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		١,٨ [٢٠,٥]	٣,٩ [١٥,٣]	٣,٩ [١٥,٣]	٥,٣ [١١,٦]	٥,٦ [١١,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٣,٨	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٢	٧,٣	٨,١	٨,٢	٨,٢	٧,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,٢	٨,٥	٨,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٤	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٦,٧	٨,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٥	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٦,٧	٦,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٧,٦	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٦,٨	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٥	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٣,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٧	٦,٨	٧,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٧	٧,٦
- تأسيس شركة تجارية	٨,٤	٨,٥	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,١	٨,٨
= عدد الإجراءات		٧,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٧,٦	٦,٥
= المدة الزمنية (بالأيام)		٧,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٤	٩,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٦	٩,٥
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- إغلاق شركة تجارية	٥,١	٥,٢	٥,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
= الزمن (بالسنوات)		٦,٣	٦,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٢	٧,٢	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٢,٠	٢,١	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

ليبيـــا

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
				[١٨] ٥,٧	[١٩] ٥,٧	[٢١] ٤,٨	
١. حجم الجهاز الحكومي	٢,٨	٢,٨	٣,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢٠,٧]٥,٧	[٢١,٠]٥,٦	[٣٥,٧]١,٣	[٤٢,٣]٠,٠	[٥٩,٠]٠,٠	[٥٥,٥]٠,٠	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٥,٨**	٥,٨	**٥,٨**	**٥,٩**	**٥,٨**	٥,٨	٥,٧
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات							
- عدد الإجراءات							
- الزمن (بالأيام)							
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)							
د. الإنفاذ القانوني للعقود				٦,٠	٥,٦	٥,٦	٥,٤
- جودة العمليات القضائية				٣,٤	١,٩	١,٩	١,٥
- الزمن (بالأيام)				٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)				٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٥,٤**	٥,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٧	٧,١	
أ. النمو النقدي	[١٩,٠]	[١٩,٠]٦,٢	[١٩,٠]٦,٢	[٥,٥] ٨,٩	[٧,٢]٨,٦	[١١,٧] ٧,٧	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[٦,٣]٧,٥	[٥,٢]٧,٩	[٣,٧]٨,٥	[٥,٦]٧,٨	[٥,٥]٧,٨	[٥,٥] ٧,٨	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[٩,٨-]٨,٠	[٢,٧]٩,٥	[٢,٨]٩,٤	[٢,٦]٩,٥	[٢,٤] ٩,٥	[٩,٨] ٨,٠	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٤,٥**	٦,٠	٧,٠	**٦,٣**	٦,٣	٣,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٧	٨,٠	٩,٥	٨,٠	٨,٣	٨,٣	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[١,٨]٨,٨	[١,٠]٩,٤	[١,٤]٩,١	[١,٣]٩,٢	[٠,١]٩,٩	[٠,١]٩,٩	
- متوسط سعر التعريفة	[١٧,٠]٦,٦	[١٧,٠]٦,٦	[٠,٠]١٠,٠	[٥,٠]٩,٠	[٥,٠]٩,٠	[٥,٠]٩,٠	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة				[١٠,٤]٥,٩	[١٠,٤]٥,٩	[١٠,٤]٥,٩	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[٢٠,٨]٥,٨	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[١٣٥,٢]٠,٠	[٢٤٦,١]٠,٠
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري				٥,٣	٥,١	٤,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان				٣,٣	٣,٣	٣,٣	
- ملكية البنوك			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر الحقوق القانونية				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل				٨,٤	٧,٩	٧,٤	
- مؤشر صعوبة التوظيف				٨,٣	٨,٣	٧,٢	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل				٨,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل				٧,١	٧,١	٦,٢	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل				٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)				٦,٣	٦,٣	٤,٤	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري				٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,١
- تأسيس شركة تجارية				٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
= عدد الإجراءات				٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
= المدة الزمنية (بالأيام)				٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)				٩,٨	٩,٨	٩,٧	٩,٦
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)				٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- إغلاق شركة تجارية				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

موريتانيا

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	(١٠)٦,٦ التصنيف [البيانات]	(١١)٦,٥ التصنيف [البيانات]	(١٨)٥,٤ التصنيف [البيانات]	(١٦)٥,٩ التصنيف [البيانات]	(١٧)٦,٠ التصنيف [البيانات]	(١٦)٦,٣ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٤	٦,٢	٢,٩	٣,٤	٣,٣	٤,٧	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٤,١ [٢٦,١]	٣,٦ [٢٧,٩]	٣,٦ [٢٧,٩]	٣,٢ [٢٩,١]	٣,٠ [٢٩,٨]	٣,٠ [٢٩,٨]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٦,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٦	٧,٦	٥,٥	٥,٧	٥,٧	٥,٥	٥,٤
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني			٣,٣	٤,٢	٤,٢	٣,٣	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٦	٨,٦	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٣
- جودة العمليات القضائية		٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٢	٢,٢	١,٥
- الزمن (بالأيام)		٧,٨	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٧,٩	٧,٣	٦,٥	٧,٩	٨,١	٨,٣	
أ. النمو النقدي	٨,٠ [١٠,٠]	٨,٠ [١٠,٠]	٨,٠ [١٠,٠]	٨,٢ [٨,٩]	٨,٦ [٧,٢]	٨,٩ [٥,٣]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢ [١,٩]	٨,٥ [٣,٧]	٩,٢ [٢,١]	٩,٤ [١,٦]	٩,٦ [١,١]	٩,٢ [٢,٠]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٢ [٣,٩]	٧,٦ [١٢,١]	٨,٧ [٦,٣]	٩,٢ [٤,١]	٩,٣ [٣,٥]	٩,٩ [٠,٥]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٧,١	٧,٠	٧,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٨	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٧,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٨,٣ [٢,٥]	٨,٩ [١,٦]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	
- متوسط سعر التعريفة	٧,٩ [١٠,٧]	٧,٩ [١٠,٧]	٨,١ [٩,٦]	٨,١ [٩,٦]	٧,٦ [١٢,٠]	٧,٦ [١٢,٠]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,١ [٧,٢]	٧,١ [٧,٢]	٧,٢ [٧,٠]	٧,٢ [٧,٠]	٧,٢ [٧,١]	٧,٢ [٧,١]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٨	١,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٤,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٥,٧	٥,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٧	٥,٧	٦,٤	٦,٠	٦,٠	٦,٤	
- ملكية البنوك			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٠	١,٠	٢,٣	٢,٩
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	١,٧	٠,٠	٠,٠	٢,٥	٣,٨
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٤	٦,٧	٦,٤	٦,١	٦,٦	٦,٦	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١,١	٣,٣	٥,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٤	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٦,٦	٧,٦	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,١	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٥	٤,٦	٤,٦
- تأسيس شركة تجارية	٦,٨	٦,٨	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٩,٣	٩,١
= عدد الإجراءات		٤,٧	٥,٩	٥,٩	٧,١	٧,٦	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٧	٩,٧	٩,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٣	٩,٦	٩,٤	٩,٨	٩,٨	٩,٨
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٣	٩,٢	٩,٤	٩,٤	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

المغرب

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	٦,٣(١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٤ (١٢) التصنيف [البيانات]	٦,٤ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥(١٤) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٤) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٤	٦,٧	٦,٣	٥,٩	**٥,٩**	٥,٩	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٤,٩ [٢٣,٤]	٤,٦ [٢٤,٥]	٤,٩ [٢٣,٤]	٤,٥ [٢٤,٨]	٤,٤ [٢٤,٨]	٤,٤ [٢٤,٨]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٧ [٥,٣]	٨,٤ [٦,٥]	٨,١ [٧,٤]	٧,٠ [١١,٤]	٧,٣ [١٠,٤]	٧,٣ [١٠,٤]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٨,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٤,٠ [٤٤]	٤,٠ [٤٤]	٤,٠ [٤٤]	٤,٠ [٤٤]	٤,٠ [٤٤]	٤,٠ [٤٤]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٩	٧,٥	٧,٤	٧,٢	٧,٣	٧,٤	٧,٢
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب. سلامة النظام القانوني	١٠,٠	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٥	٨,٤	٨,٠	٨,٠	٨,١	٨,٦	٨,٤
- عدد الإجراءات		٨,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٢	٩,٢	٩,٦	٩,٧	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٧	٨,٤	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- جودة العمليات القضائية		٤,١	٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٨	٤,٨
- الزمن (بالأيام)		٦,٣	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٧,٣	
أ. النمو النقدي	٨,٦ [٧,٠]	٨,٦ [٧,٢]	٨,٦ [٧,١]	٩,٩ [٠,٥]	٩,٩ [٠,٥]	٩,٩ [٠,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,١]	٩,٧ [٠,٨]	٩,٥ [١,٣]	٩,٨ [٠,٤]	٩,٨ [٠,٥]	٩,٨ [٠,٦]	٩,٨ [٠,٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٤ [٢,٨]	٩,٨ [١,٠]	٩,٨ [١,٠]	٩,٦ [١,٩]	٩,٩ [٠,٤]	٩,٧ [١,٦]	٩,٧ [١,٦]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٦	٥,٠	٥,٤	٥,٦	٥,٩	٥,٨	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٤,٣	٤,٧	٥,٥	٦,١	٦,٨	٦,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٦,٦ [٥,٢]	٧,٥ [٣,٧]	٨,٤ [٢,٣]	٩,١ [١,٣]	٩,١ [١,٣]	٩,١ [١,٣]	
- متوسط سعر التعريفة	٤,٥ [٢١,٧]	٦,١ [١٩,٤]	٦,٤ [١٨,١]	٧,٤ [١٢,٩]	٧,٨ [١١,٢]	٧,٧ [١١,٦]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	١,٨ [٢٠,٥]	٢٠,٦ [٢٣,٥]	١,٨ [٢٠,٥]	١,٨ [٢٠,٤]	٣,٦ [١٦,٠]	٣,٤ [١٦,٦]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٧,٩ [١٠,٣]	٩,٦ [١,٨]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,٢	٦,١	٦,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,١	٥,٨	٥,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
- ملكية البنوك	٥,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٥,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٤
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٨,٨
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٣,٦	٣,٣	٣,٨	٣,٥	٣,٨	٣,٥	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٠,٠	٠,٠	١,١	٠,٠	١,١	٠,٠	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٢	٦,٣	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٦	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٢	٧,٨	٨,٠	٨,١	٧,٦	٧,٧	٧,٧
- تأسيس شركة تجارية	٧,٨	٨,٩	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٦	٩,٦
= عدد الإجراءات		٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٨	٨,٨
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
= الزمن (بالسنوات)		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٦,٨	٦,٨	٦,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٨	٤,١	٤,١	٣,٠	٣,٠	٣,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

عُمـان

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢ [٣]٧,٨ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ [٦]٧,٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ [٦] ٧,٦ التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ [٥] ٧,٧ التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ [٥] ٧,٧ التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ [٨]٧,٤ التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ▲ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	**٥,٠**	**٤,٩**	**٥,٢**	**٤,٦**	**٤,٥**	**٤,٥**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠,١ [٣٩,٥]	٠,٠ [٤٠,٥]	١,١ [٣٦,٢]	٠,٠ [٤١,٥]	٠,٠ [٤٧,٢]	٠,٠ [٤٥,٣]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧ [١,٧]	٩,٤ [٢,٧]	٩,٦ [١,٨]	٨,٤ [٦,٢]	٨,١ [٧,٣]	٨,١ [٧,٣]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]		١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,١**	**٨,١**	**٨,٢**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
١- عدد الإجراءات		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٦
١- جودة العمليات القضائية		١,٦	١,٦	١,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٧
٢- الزمن (بالأيام)		٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٩,٧**	**٩,٥**	**٨,٧**	**٩,٦**	**٩,٥**	**٩,٥**	
أ. النمو النقدي	٩,٤ [٣,٢]	٨,٦ [٦,٨]	٦,٨ [١٦,٠]	٩,١ [٤,٦]	٨,٨ [٦,٠]	٨,٨ [٦,٢]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [١,٠]	٨,٥ [٣,٨]	٩,٥ [١,١]	٩,٥ [١,٣]	٩,٤ [١,٦]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [٠,٣-]	٩,٦ [١,٩]	٩,٤ [٣,٢]	٩,٨ [١,٢]	٩,٨ [١,٠]	١٠,٠ [٠,١]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٨,٦**	**٨,١**	**٧,٩**	**٨,١**	**٨,٢**	**٧,٨**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩,١	٧,٧	٧,٩	٨,٦	٨,٨	٨,١	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٥ [٠,٨]	٩,٤ [٠,٨]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٦ [٠,٦]	٩,٦ [٠,٦]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٨,٤ [٨,٠]	٩,٢ [٣,٨]	٨,٩ [٥,٥]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٨,٩ [٥,٥]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٩,٥ [١,٢]	٤,٤ [١٤,٠]	٥,٤ [١١,٤]	٧,٢ [٧,١]	٧,٦ [٦,٠]	٥,٧ [١٠,٧]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٤	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٧,٧**	**٧,٣**	**٨,٤**	**٨,٣**	**٨,١**	**٧,١**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٧,٩	٦,٧	٧,٤	٨,١	٨,١	٨,١	
١- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٧,٩	٧,٩	١٠,٠	٨,٧	٨,٢	٥,٢	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	٥,٦	٥,٦	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	٦,٠	٤,٠	٢,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,١
١- تأسيس شركة تجارية	٨,١	٨,١	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٦
أ) عدد الإجراءات		٥,٣	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٥
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,٤	٩,٦	٩,٦	٩,٥	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧
أ) الزمن (بالسنوات)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٧	٣,٨	٤,٠	٤,١	٤,١	٤,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الأراضي الفلسطينيـة

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ملخص التصنيفات (المراكز) ◄				٧,٦ [٨]	٧,٥ [٨]	٧,٥ [٧]	الاتجاه ▼
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي			٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٠	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٥,١ [٢٢,٥]	٥,٥ [٢١,٢]	٥,٠ [٢٣,٠]	٤,٩ [٢٣,٣]	٥,١ [٢٢,٧]	٥,٢ [٢٢,٢]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		٩,٥ [٢,٥]	٩,٧ [١,٥]	٩,٧ [١,٥]	٩,٧ [١,٧]	٩,٧ [١,٧]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [١٥]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية			٦,٧	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٤
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٥,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني			٥,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٦	٨,٦	٨,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٥
١- عدد الإجراءات		٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٧,٠
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٣	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٥
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٦	٩,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٥,٨
١- جودة العمليات القضائية		٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٣,٠	١,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٥,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٠
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر			٨,٩	٩,٨	٩,٦	٩,٨	
أ. النمو النقدي	٩,٨ [٠,٩]	٩,٢ [٤,٠-]	٧,٦ [١١,٩]	٩,٨ [٠,٨]	٩,٢ [٤,٢]	٩,٦ [٢,٢]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم			٨,٧ [٣,٢]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٩]	٩,٧ [٠,٧]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة		٩,٢ [٤,١]	٩,٣ [٣,٧]	٩,٧ [١,٧]	٩,٧ [١,٧]	٩,٧ [١,٤]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٩,٤	٨,٩	٨,٢	٧,٨	٧,٧	٨,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩,٦	٧,٥	٧,١	٧,٩	٧,٨	٧,٨	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		٨,٧ [٢,٠]	٨,٧ [٢,٠]	٨,٧ [٢,٠]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٥ [٢,٣]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٩,٦ [٢,٠]	٩,٥ [٢,٧]	٨,٧ [٦,٤]	١,٩ [٤,٦]	٩,١ [٤,٦]	٩,١ [٤,٦]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		٤,٤ [١٤,١]	٣,٨ [١٥,٥]	٦,٠ [١٠,٠]	٥,٨ [١٠,٥]	٥,٩ [١٠,٢]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٨,٥	٩,٢	٧,٧	٥,٤	٥,٤	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٦	٥,٦	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٢	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٨	٥,٨	٧,٥	٨,١	٨,١	٨,٣	
١- ملكية البنوك			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	١,٧	١,٧	٢,٥	٤,٤	٤,٤	٥,٠	٥,٠
أ) مؤشر الحقوق القانونية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية			٥,٠	٨,٨	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٧,٦	٧,٦	٧,٠	٦,١	٦,١	٦,١	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٧	٧,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٤	٣,٤	٣,٩	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٠
١- تأسيس شركة تجارية	٦,٧	٦,٧	٧,٧	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,١
أ) عدد الإجراءات		٤,١	٤,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٠
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٥,٥	٧,٧	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٠	٨,٩	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٤
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٣	٩,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ) الزمن (بالسنوات)							
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

قطـــر

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	٧,٨ [٣] التصنيف [البيانات]	٧,٧ [٤] التصنيف [البيانات]	٧,٥ [٧] التصنيف [البيانات]	٧,٧ [٥] التصنيف [البيانات]	٧,٦ [٧] التصنيف [البيانات]	٧,٦[٥] التصنيف [البيانات]	الاتجاه ▼ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٤	٦,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠,٠ [٤٧,٦]	٠,٠ [٤٧,٢]	٠,٠ [٤٦,٤]	٠,٠ [٤٩,٤]	٠,٠ [٤٩,٥]	٠,٠ [٤٧,٠]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٢ [٣,٦]	٩,٢ [٣,٤]	٩,٢ [٣,٥]	٩,٦ [١,٩]	٩,٦ [١,٩]	٩,٦ [١,٩]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		٧,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٥	٧,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٤
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٤	٨,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
١- عدد الإجراءات			٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
٢- الزمن (بالأيام)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٥,٩	٥,٩	٥,٧
١- جودة العمليات القضائية			٣,٤	٣,٤	١,٩	١,٩	١,١
٢- الزمن (بالأيام)			٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٢	٩,٣	٩,٧	
أ. النمو النقدي	٦,٠ [٢٠,١]	٦,٠ [٢٠,١]	٦,٩ [١٥,٣]	٨,٧ [٦,٧]	٨,٦ [٧,٠]	٩,٣ [٣,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,٠]	٨,٥ [٣,٧]	٦,٢ [٩,٥]	٨,٦ [٣,٤]	٩,١ [٢,٣]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	١٠,٠ [٠,٢]	٨,٢ [٨,٨]	٩,٥ [٢,٤-]	٩,٤ [٣,١]	٩,٤ [٣,١]	٩,٦ [١,٩]	٩,٤ [٢,٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٩,٠	٩,٠	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩,٢	٩,٢	٨,٣	٨,٦	٨,٦	٨,٥	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		٩,٢ [١,١]	٩,٣ [١,٠]	٩,٣ [١,٠]	٩,٣ [١,٠]	٩,٣ [١,٠]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٩,٢ [٤,١]	٩,٢ [٤,١]	٩,٠ [٥,٠]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٦,٧ [٨,٣]	٧,٤ [٦,٥]	٧,٤ [٦,٥]	٧,٢ [٧,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٧,٧	٧,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٧,٧	٧,١	٦,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
١- ملكية البنوك	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦
أ) مؤشر الحقوق القانونية			٣,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية			٣,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٠	٨,٠	٨,٩	٨,٩	٧,١	٦,٦	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	٦,٠	٤,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٨,٠	٨,٠	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٨,١	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٥,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨,٠	٨,٠	٧,٩	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٧,٥
١- تأسيس شركة تجارية	٩,٣	٩,٣	٨,٩	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٩
أ) عدد الإجراءات			٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٢
ب) المدة الزمنية (بالأيام)			٩,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د)الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٠
أ) الزمن (بالسنوات)			٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)			٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)			٥,٧	٦,٠	٦,٠	٦,١	٣,٣

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

السعوديـة

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ ٧,٢ [٨] التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ ٧,٠ [٩] التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ ٧,٠ [١٠] التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ ٧,٠ [١٠] التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ ٧,٠ [١٠] التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ▼ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٥,٠	٤,٧	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠,٠ [٤١,٥]	٠,٠ [٤٤,٨]	٠,٤ [٣٨,٥]	٠,٠ [٤٢,٨]	٠,٠ [٤٤,٨]	٠,٠ [٤٢,٠]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,١
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٣	٩,٣	٩,٧	٩,٧
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٩,٥	٨,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٠
٢- الزمن (بالأيام)		١٠,٠	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٧	٦,٢
١- جودة العمليات القضائية		٣,٢	٣,٤	٤,١	٤,٤	٤,٤	٣,٠
٢- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٥	٦,٥
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٩,٦	٩,٤	٨,٩	٩,٤	٩,٤	٩,٤	
أ. النمو النقدي	٨,٧ [٦,٧]	٨,٢ [٨,٩]	٧,٧ [١١,٤]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٦ [٦,٩]	٨,٧ [٦,٦]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٧]	٨,٩ [٢,٨]	٩,٥ [١,٣]	٩,٤ [١,٤]	٩,٤ [١,٤]	٩,٨ [٠,٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	١٠,٠ [٠,٢]	٩,٩ [٠,٧]	٨,٩ [٥,٣]	٩,٣ [٣,٥]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٦ [٢,٢]	٩,٣ [٣,٥]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٦	٦,٧	٦,٦	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٨	٩,١	٨,٦	٨,٤	٨,٥	٨,٤	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٨,٩ [١,٧]	٩,٢ [١,٢]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٨,٧ [٦,٣]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,١]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٧,٤ [٦,٦]	٦,٧ [٨,٣]	٧,١ [٧,٣]	٧,٠ [٧,٦]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٢,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٦,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٩	٦,٩	٦,٨	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
١- ملكية البنوك	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٢,٠	٦,٢	٧,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٥,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٨,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٩,٢	٩,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٣	٣,٤	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,١
١- تأسيس شركة تجارية	٦,٦	٦,٨	٩,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,١
أ) عدد الإجراءات		٣,٥	٨,٨	٥,٩	٥,٩	٤,١	٣,٢
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٩	٩,٩	٩,١	٩,١	٩,٢	٩,٣
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د)الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٧,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ) الزمن (بالسنوات)							
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الصومال

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ [٩] ٧,١ التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي				**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٥**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام				١٠,٠ [٣,٧]	١٠,٠ [٥,١]	١٠,٠ [٤,٩]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية							
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٧,٠ [٣,٥]	٧,٠ [٣,٥]	٧,٠ [٣,٥]	٧,٠ [٣,٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٢,٥**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**٤,٢**	**٤,٢**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات						٨,٥	٨,٥
- عدد الإجراءات						٨,٠	٨,٠
- الزمن (بالأيام)						٨,٠	٨,٠
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)						٩,٥	٩,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود						٥,٩	٥,٩
- جودة العمليات القضائية						١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)						٦,٥	٦,٥
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)						٩,٣	٩,٣
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر				**٩,٦**	**٩,٩**	**٧,٤**	
أ. النمو النقدي							
ب. الانحراف المعياري للتضخم							
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة				٩,١ [٤,٥]	٩,٧ [١,٣]	٩,٧ [١,٤]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٦,٣**	**٩,٦**	**٩,٧**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية				٨,٩	٨,٩	٩,٠	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)				٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٧]	٩,٠ [١,٦]	
- متوسط سعر التعريفة							
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة							
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٠,٠ [٣٧١,٥]	٠,٠ [٢٦٧,٥]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري						**٥,٨**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان						**٥,٠**	
- ملكية البنوك				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة							
- الحصول على ائتمان					٠,٠	٠,٠	
= مؤشر الحقوق القانونية					٠,٠	٠,٠	
= مؤشر المعلومات الائتمانية					٠,٠	٠,٠	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل					٨,٦		
- مؤشر صعوبة التوظيف					١٠,٠		
- مؤشر التزمت في ساعات العمل					٨,٠		
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل					٦,٣		
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل					١٠,٠		
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)					٢,٥		
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري					٣,٨	٣,٨	
١- تأسيس شركة تجارية					٧,٦	٧,٦	
أ) عدد الإجراءات					٥,٩	٥,٩	
ب) المدة الزمنية (بالأيام)					٦,٦	٦,٦	
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)					٧,٩	٧,٩	
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)					١٠,٠	١٠,٠	
٢- إغلاق شركة تجارية					٠,٠	٠,٠	
أ) الزمن (بالسنوات)							
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)					٠,٠	٠,٠	

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

السودان

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	التصنيف [البيانات]	٥,٨ [١٥] التصنيف [البيانات]	٦,٣ [١٤] التصنيف [البيانات]	٥,٩ [١٦] التصنيف [البيانات]	٦,١ [١٦] التصنيف [البيانات]	٦,١ [١٨] التصنيف [البيانات]	الاتجاه ▼ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي		٦,٩	٧,٨	٩,٧	٩,٨	١٠,٠	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[١٣,٥]٧,٨	[١٧,٠]٦,٨	[١٤,٣]٧,٥	[٩,١]٩,١	[٧,٨]٩,٥	[٥,٨]١٠,٠	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي				[١٥]١٠,٠	[١٥]١٠,٠	[١٥]١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٥
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٩
١- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,٢	٩,٢
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,١
١- جودة العمليات القضائية		٠,٩	١,١	١,١	١,٩	١,٩	١,١
٢- الزمن (بالأيام)		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٦,٦	٦,٩	٧,١	٥,٢	٥,٠	٦,٢	
أ. النمو النقدي	٥,٣ [٢٣,٥]	٤,٩ [٢٥,٧]	٧,١ [١٤,٥]	٦,٢ [١٩,٠]	٦,٥ [١٧,٧]	٦,٦ [١٦,٩]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٧,٨ [٥,٤]	٩,٤ [١,٥]	٨,٧ [٣,١]	٥,٦ [١١,١]	٥,٩ [١٠,٣]	٦,٤ [٩,٠]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٨,٣ [٨,٣]	٨,٣ [٨,٥]	٧,٤ [١٣,٢]	٤,٠ [٣٠,٠]	٢,٦ [٣٦,٩]	٦,٦ [١٦,٩]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٥,٧	٥,٨	٧,٢	٤,٥	٥,٤	٣,٦	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٥,٧	٥,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٦	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٤,٧ [٨,٠]	٥,٦ [٦,٦]	٦,٦ [٥,١]	٤,٤ [٨,٥]	٤,٤ [٨,٥]	٤,٤ [٨,٥]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٥,٨ [٢١,١]	٥,٨ [٢١,١]	٦,٠ [١٩,٩]	٥,٨ [٢١,٢]	٥,٨ [٢١,٢]	٥,٨ [٢١,٢]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٤,٠ [١٥,١]	٣,٦ [١٥,٩]	٣,٦ [١٥,٩]	٣,٦ [١٥,٩]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٢,٧ [٣٦,٦]	٥,٤ [٢٣,٠]	٠,٠ [٦٣,٩]	٠,٠ [١٤٨,٨]
ج. الضوابط الرأسمالية	١,٨	١,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٤,٦	٥,٠	٤,٩	٥,٨	٥,٧	٦,٠	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٥	٥,٩	٥,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٦	
١- ملكية البنوك	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٥,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٥,١	٤,٩	٤,٩	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,١	٦,١	٧,٢	٨,٣	٧,٢	٧,٢	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٥,٩	٥,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٣	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٦,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٤,١	٤,١	٤,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٣
١- تأسيس شركة تجارية	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٤	٨,٢
أ) عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٠
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	٩,٦	٩,٨	٩,٧	٩,٨	٩,٧
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٥- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤
أ) الزمن (بالسنوات)				٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)				٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٤

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الجمهورية العربية السورية

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	٥,٥ [١٥] التصنيف [البيانات]	٥,٧[١٦] التصنيف [البيانات]	٦,١ [١٦] التصنيف [البيانات]	٤,٨ [٢١] التصنيف [البيانات]	٥,١[٢١] التصنيف [البيانات]	٤,٦ [٢٢] التصنيف [البيانات]	الاتجاه ▼ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٤,٩	٥,٦	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٦,٨ [١٧,٠]	١٦,٦] ٦,٩	١٢,٤] ٨,١	١٦,٨] ٦,٨	١٦,٨] ٦,٨	١٦,٨] ٦,٨	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			٤,٣] ٩,٠	٤,٣] ٩,٠	٤,٣] ٩,٠	٤,٣] ٩,٠	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٨,٠ [٢٧,٥]	٨,٠ [٢٧,٥]	٩,٠ [٢٢]	٩,٠ [٢٢]	٩,٠ [٢٢]	٩,٠ [٢٢]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦,١	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٣	٦,٢
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٥
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٠,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٧
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٢	٥,٢	٤,٩
١- جودة العمليات القضائية		٠,٧	٠,٧	٠,٧	٢,٢	٢,٢	١,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٧,٨	٦,٣	٦,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
أ. النمو النقدي	٧,٤ [١٢,٩]	٧,٩ [١٠,٧]	٨,٣ [٨,٥]				
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٨,٩ [٢,٨]	٨,٩ [٢,٨]	٧,٨ [٥,٤]	٠,٠ [١١٧,٣]	٠,٠ [١٦٦,٠]	٠,٠ [١٩٤,٦]	٠,٠ [٢٤٣,٧]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	١٠,٠ [٠,١-]	٨,٦ [٧,٢]	٩,١ [٤,٤]	٠,٠ [٢٧٤,٣]	٠,٠ [٣٥٤,٤]	٠,٠ [٤٨١,٩]	٠,٠ [٦٩٣,٥]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٣,٥	٥,٥	٥,٧	٣,١	٤,٦	٢,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٥,٤	٦,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٧,٦ [٣,٧]	٨,٣ [٢,٥]	٨,٤ [٢,٥]	٨,٤ [٢,٥]	٨,٤ [٢,٥]	٨,٤ [٢,٥]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٦,١ [١٩,٦]	٦,١ [١٩,٦]	٧,٢ [١٤,٢]	٦,٧ [١٦,٥]	٦,٧ [١٦,٥]	٦,٧ [١٦,٥]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	١,٩ [٢٠,٣]	١,٩ [٢٠,٣]	٣,٢ [١٧,٠]	٠,٦ [٢٣,٤]	٠,٦ [٢٣,٤]	٠,٦ [٢٣,٤]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٥,٣ [٢٣,٥]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٣,٢ [٣٤,١]	٧,٩ [١٠,٧]	٠,٠ [٧٧,٧]	٠,٠ [١٤٢,٧]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٥,٧	٥,٥	٥,٦	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٢	٣,٩	٤,٢	
١- ملكية البنوك			٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية				٦,٠	٦,٠	٦,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	٧,٠	٦,٠	٧,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٠,٥	٠,٥	٢,٢	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
أ) مؤشر الحقوق القانونية		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٣	٥,٠	٥,٣	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	٨,٩	٦,١	٧,٢	٦,١	٧,٢	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٦,٤	٦,٤	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٥,٧	٥,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٢	٧,١
٥- تأسيس شركة تجارية	٥,٤	٥,٤	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٩
أ) عدد الإجراءات		٤,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٦,٨
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٣
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٦	٩,٥	٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٩
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٠,٠	٩,٣	٩,٦	٩,٥	٩,٨	٩,٨
٦- إغلاق شركة تجارية	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٤	٥,٢
أ) الزمن (بالسنوات)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٠	٨,٠
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٩	١,٩	١,٤

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

تونس

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	[١٣٨,٣] التصنيف [البيانات]	[١٢]٦,٤ التصنيف [البيانات]	[١١]٦,٧ التصنيف [البيانات]	[١١]٦,٨ التصنيف [البيانات]	[١١]٦,٨ التصنيف [البيانات]	[١٢]٦,٧ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٥,٦	٥,٥	٦,٧	٦,٣	٦,٥	٦,٥	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢١,٥]٥,٤	[٢١,٥]٥,٤	[٢٠,٩]٥,٦	[٢٢,٢]٥,٢	[٢١,٥]٥,٥	[٢١,٤]٥,٥	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	[٧,٥]٨,١	[١٠,٠]٧,٤	[١١,٥]٧,٠	[١٤,٦]٦,١	[١٣,٧]٦,٤	[١٣,٧]٦,٤	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	[٣٥]٧,٠	[٣٥]٧,٠	[٣٥]٧,٠	[٣٥]٧,٠	[٣٥]٧,٠	[٣٥]٧,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥
١- جودة العمليات القضائية		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٢- الزمن (بالأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٧,٠	٧,١	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	
أ. النمو النقدي	[٦,٦]٨,٧	[٤,٠]٩,٢	[٨,٣]٨,٣	[٥,٨]٨,٨	[٥,٢]٩,٠	[٤,٣]٩,١	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[٠,٤]٩,٨	[٠,٧]٩,٧	[٠,٧]٩,٧	[١,٠]٩,٦	[٠,٨]٩,٧	[٠,٨]٩,٧	[٠,٨]٩,٧
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[٢,٧]٩,٥	[٢,٠]٩,٦	[٤,٤]٩,١	[٥,٨]٨,٨	[٤,٩]٩,٠	[٤,٩]٩,٠	[٣,٧]٩,٣
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٧	٤,٨	٥,٠	٥,٩	٦,٠	٥,٦	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٧	٤,٤	٦,٩	٧,٠	٧,٢	٧,٠	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[٢,٨]٨,١	[٢,٠]٨,٧	[١,٧]٨,٩	[١,٨]٨,٨	[١,٨]٨,٨	[١,٨]٨,٨	
٢- متوسط سعر التعريفة	[٣٠,٢]٤,٠	[٢٦,٨]٤,٦	[١٦,٥]٦,٧	[١٥,٥]٦,٩	[١٤,١]٧,٢	[١٥,٥]٦,٩	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	[١٢,٦]٥,٠	[٢٦,٠]٠,٠	[١٢,١]٥,٢	[١٢,١]٥,٢	[١١,١]٥,٥	[١٢,١]٥,٢	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[١١,١]٧,٨	[٣,٣]٩,٣	[١٣,٠]٧,٤	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٤,٩]٩,٠	[٤,٩]٩,٠
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٧,١	٧,١	٧,٠	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٥	٦,٥	٧,٢	٦,٨	٦,٨	٦,٨	
١- ملكية البنوك	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٥,٧	٤,١	٤,١	٤,١	٥,٣
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٨,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٥	٥,٥	٦,٥	٦,١	٦,١	٥,٨	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	٧,٢	٧,٢	٨,٣	٦,١	٦,١	٦,١	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٥,٨	٥,٨	٤,٩	٥,٤	٥,٤	٤,٣	
ج) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
د) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٥,٥	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٤
١- تأسيس شركة تجارية	٨,٥	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٨
أ) عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٩
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	٩,٩	١٠,٠	٩,٩
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
أ) الزمن (بالسنوات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الإمارات العربية المتحدة

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢ ٧,٨ [٣] التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ ٨,٠ [١] التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ ٨,٠ [٢] التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ ٨,١ [١] التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ ٨,٠ [٢] التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ ٨,٠ [١] التصنيف [البيانات]	٢٠١٦ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	٦,٨	٨,٠	٧,٧	٧,٠	٧,٠	٦,٩	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٦ [١٤,٢]	٨,٢ [١٢,٣]	٧,٢ [١٥,٤]	٥,٢ [٢٢,٣]	٥,٥ [٢١,٤]	٥,١ [٢٢,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧ [١,٦]	٩,٧ [١,٦]	٩,٧ [١,٦]	٩,٠ [٤,٢]	٨,٥ [٥,٩]	٨,٤ [٦,٥]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٥	٧,٥	٧,٧	٧,٧	٨,٢	٨,٣	٨,٢
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٤	٩,٤	٩,٨	٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٨
١- عدد الإجراءات		٩,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٩	١٠,٠	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٤	٩,٤	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,١	٧,٩	٨,٢	٨,٠
١- جودة العمليات القضائية		١,٨	٢,٠	٢,٠	٧,٤	٨,١	٧,٤
٢- الزمن (بالأيام)		٦,٣	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,١	٧,١
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٣
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	٩,٢	٨,٧	٨,٦	٩,٧	٩,٥	٩,٤	
أ. النمو النقدي	٨,٤ [٨,٠]	٧,٠ [١٤,٩]	٦,٨ [١٦,١]	٩,٠ [٤,٩]	٨,٩ [٥,٥]	٨,٩ [٥,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٠ [٢,٦]	٩,٠ [٢,٦]	٧,٨ [٥,٤]	٩,٩ [٠,٣]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٤ [١,٤]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٤ [٢,٩]	٨,٨ [٦,٢]	٩,٨ [٠,٩]	٩,٨ [١,١]	٩,٥ [٢,٣]	٩,٢ [٤,١]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٨,٤	٨,٣	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٩	٨,٩	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٨	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٩,٢ [٤,٠]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٤,٩]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٤]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٦ [٦,١]	٧,٦ [٦,١]	٧,٠ [٧,٥]	٧,٤ [٦,٦]	٧,٤ [٦,٤]	٧,٢ [٧,١]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٢	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٢	٧,٣	٧,٦	٧,٩	٧,١	٧,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٩	٧,١	٧,١	
١- ملكية البنوك	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٦,٢	٤,٨	٥,٤	٥,٤	٥,٤
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٨,٣	٧,٥	٨,٨	٨,٨	٨,٨
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٧	٨,٧	٩,٠	٩,٠	٦,٥	٦,٥	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٨,٨	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٧
٥- تأسيس شركة تجارية	٨,٦	٨,٦	٨,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٥
أ) عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٨,٥
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٣	٩,٤	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٦	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٨
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٦- إغلاق شركة تجارية	٤,١	٤,٢	٤,١	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
أ) الزمن (بالسنوات)		٥,١	٥,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٦,١	٦,١	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٣	١,٢	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الجمهورية اليمنية

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	[٩] ٦,٩	[٩] ٧,٠	[٨] ٧,٣	[٩] ٧,٥	[٨] ٧,٥	[١١] ٦,٨	الاتجاه ▼
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	**٥,٢**	**٥,٤**	**٦,٧**	**٧,٧**	**٧,٨**	**٧,٣**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٦,٥ [١٨,١]	٧,١ [١٦,٠]	٨,٠ [١٢,٨]	٧,٩ [١٣,١]	٨,١ [١٢,٣]	٨,٣ [١١,٩]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			٧,٨ [٨,٧]	٩,٠ [٤,١]	٩,٠ [٤,١]	٩,٠ [٤,١]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,١**	**٥,٩**	**٥,٥**	**٥,٥**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٨	٤,٢	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٩	٨,٩	٨,٩
١- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٧	٨,٨	٨,٨	٩,٤	٩,٤	٩,٤
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٧,١	٧,١	٧,٢	٦,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٥
١- جودة العمليات القضائية		٤,٨	٥,٠	٥,٠	٢,٢	٢,٢	١,٥
٢- الزمن (بالأيام)		٧,٠	٧,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٥	٩,٥	٩,١	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**٨,٤**	**٨,٧**	**٨,٣**	**٨,٥**	**٨,٨**	**٦,٣**	
أ. النمو النقدي	٧,٥ [١٢,٤]	٧,٥ [١٢,٣]	٧,٦ [١١,٩]	٨,١ [٩,٦]	٨,٥ [٧,٥]	٨,٢ [٩,١]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٨,٦ [٣,٤]	٩,٧ [٠,٦]	٨,٠ [٥,١]	٨,٠ [٥,١]	٨,٢ [٤,٤]	٨,٤ [١٣,٠]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٧,٦ [١٢,٢]	٧,٦ [١١,٨]	٧,٨ [١١,٢]	٧,٨ [١١,٠]	٨,٤ [٨,١]	٢,١ [٣٩,٤]	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٨,٤**	**٨,٧**	**٨,٥**	**٨,٤**	**٨,٣**	**٨,٣**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٤	٨,٥	٨,٦	٨,٢	٨,١	٨,١	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٨,٥ [٢,٣]	٨,٨ [١,٩]	٩,٠ [١,٥]	٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٦]	
٢- متوسط سعر التعريفة	٨,٦ [٧,١]	٨,٦ [٧,١]	٨,٦ [٧,١]	٨,٥ [٧,٥]	٨,٥ [٧,٥]	٨,٥ [٧,٥]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٨,٢ [٤,٥]	٨,٢ [٤,٥]	٨,١ [٤,٧]	٧,٩ [٥,٣]	٧,٩ [٥,٣]	٧,٩ [٥,٣]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٩	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٦,٠**	**٥,٧**	**٦,٤**	**٦,٧**	**٥,٦**	**٦,٤**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٣	٥,٥	٥,٩	٤,٥	٤,٣	٤,٠	
١- ملكية البنوك			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٢- منافسة البنوك الأجنبية				٣,٠	٣,٠	٣,٠	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٨,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٢,٧	١,٠	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ) مؤشر الحقوق القانونية		٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب) مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	٧,٨	٧,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٣	٦,١	٧,٨	٧,٥	٧,٣	٧,٤	٧,٢
١- تأسيس شركة تجارية	٦,٠	٥,٧	٩,٠	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٦
أ) عدد الإجراءات		٤,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٤
ب) المدة الزمنية (بالأيام)		٧,٠	٩,٥	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
ج) التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٧,١	٩,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٠
د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٤,٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق شركة تجارية	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٣	٥,٩	٦,٠	٥,٩
أ) الزمن (بالسنوات)		٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
ب) التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,١	٩,١	٩,١	٨,١	٨,١	٨,١
ج) معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٠	٣,١	٢,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٢

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الملحق: الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات

يتألف المؤشر المنشور للحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ مصدرًا (مكونًا) مختلفًا من مصادر البيانات، وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق أخذ متوسطات العناصر الخمسة بينما احتسبت نقاط كل عنصر عن طريق أخذ متوسطات مكوناته، ويقاس مستوى الحرية الاقتصادية على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

وجدير بالملاحظة أن الحدود الدنيا والحدود القصوى المستخدمة في احتساب عدد نقاط كل مؤشر مأخوذة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم وليس من الاثنين وعشرين دولة التي يضمها المؤشر، أما بالنسبة للمتغيرات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم فقد تم احتساب حدودها الدنيا والقصوى باستخدام بيانات الدول المتضمَّنة في قاعدة بيانات "ممارسة أنشطة الأعمال" (البنك الدولي)، كما اعتمد التقرير على الحدود الدنيا والقصوى "العالمية" دون الحدود الإقليمية لوجود بعض التفاوت في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها.

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

أ- الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقيس هذا المكون الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي النهائي كنسبة مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المعروف فيما سبق باسم إجمالي الاستهلاك)، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الاستهلاك الفعلي للحكومة كحصة من الاستهلاك النهائي، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ ٤٠% و٦% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات الإنفاق الحكومي الأعلى مقارنة بالاستهلاك النهائي تسجل نتائج أدنى.

المصادر: البنك الدولي (٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٥ (على شبكة الإنترنت)، الأمم المتحدة (٢٠١٧)، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (على شبكة الإنترنت).

ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المكون المعونات الحكومية وغيرها من التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد اعتمد تصنيف هذا المكون على المعادلة التالية:
$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى معدل تحويلات ومعونات الدولة إلى إجمالي الناتج المحلي لها، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات المعونات والتحويلات الأعلى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تسجل نتائج أدنى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2017)

ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمار الحكومي كحصة من إجمالي الاستثمارات، (ب) ناتج المشروعات التي تديرها الدولة ومكوناته وحصته، ويشار إلى أن الدول ذات الاستثمارات الحكومية المنخفضة مقارنة بإجمالي الاستثمارات والعدد الأقل من المشروعات التي تديرها الدولة تسجل نتائج أعلى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2017) ؛ ومكتب صندوق النقد الدولي في جيبوتي (٢٠١٧)؛ ومكتب صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة (٢٠١٦): ٢١؛ وصندوق النقد الدولي (٢٠١٧ أ)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٤): ٢٤، (٢٠١٥): ٥٥؛ البنك العالمي (٢٠١٧)، *مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٥* (عبر الانترنت).

د- أعلى معدل للضريبة الهامشية

يقيس هذا المكون أعلى معدل للضريبة الهامشية على الدخل (المعدل الفردي) والحد الذي يطبق عليه المعدل الضريبي، بحيث تصنف الدول التي تسجل حد أعلى للدخل مقارنة بالضريبة والتي تطبق هذه المعدلات على الحد الأقل للدخل في مرتبة أدنى بناءً على الجدول التالي:

الحد الأدنى للدخل الذي يطبق عنده أعلى معدل للضريبة الهامشية (١٩٨٢ – ١٩٨٤ دولار أمريكي)

أعلى معدل للضريبة الهامشية	<٢٥،٠٠٠ دولار	٢٥،٠٠٠- ٥٠،٠٠٠ دولار	٥٠،٠٠٠ - ١٥٠،٠٠٠ دولار	>١٥٠،٠٠٠ دولار
%٢٠<	١٠	١٠	١٠	١٠
%٢١-%٢٥	٩	٩	١٠	١٠
%٢٦-%٣٠	٨	٨	٩	٩
%٣١-%٣٥	٧	٧	٨	٩
%٣٦-%٤٠	٥	٦	٧	٨
%٤١ - %٤٥	٤	٥	٦	٧
%٤٦ - %٥٠	٣	٤	٥	٥
%٥١ - %٥٥	٢	٣	٤	٤
%٥٦ - %٦٠	١	٢	٣	٣
%٦١ - %٦٥	٠	١	٢	٢
%٦٦ - %٧٠	٠	٠	١	١
> %٧٠	٠	٠	٠	٠

المصادر: **:** ديلُويت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩-٢٠١٧)؛ جزر القمر، وزارة المالية (١٩٨٥): ١٤؛ جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١): ٧؛ المادة ١٥، شركة إرنست ويونغ (عدة سنوات، ٢٠١٠)؛ شركة برايس ووترهاوس كوبرز (عدة سنوات).

العنصر ٢: القانون الاقتصادي والتجاري وتأمين حقوق الملكية

أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ز) أو ما يطلق عليه (التدخل العسكري في الشؤون السياسية) والمقتبس من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)؛ حيث يقيس هذا المكون إلى أي حد تتدخل القوة العسكرية في دولة ما في الشؤون السياسية: "فطالما كان الجيش غير منتخب فإن مشاركته ولو على نحو هامشي تقلص المسؤولية الديمقراطية، وقد ترد مشاركة الجيش إلى وجود عوامل تهديد خارجية أو داخلية، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود صعوبات رئيسية أو يشير إلى استيلاء الجيش على دفة الأمور استيلاءً كاملًا، غير إن نظام الحكم العسكري على المدى الطويل يقلص بكل تأكيد العمل الحكومي الفعال ويفسده ويخلق مناخًا مضطربًا ترصده الأعمال التجارية الأجنبية"، ويقيس دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) المشاركة العسكرية على تدريج يبدأ من الصفر وينتهي عند ٦ حيث القيمة الأعلى

تشير إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم فيما بعد إلى تدريج من ٠ إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ب- نزاهة النظام القانوني

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ط) (القانون والنظام) والمستقى من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)، ويعتمد المكون (ط) على "مقياسين يتألفان من مكون مخاطر واحد، حيث يعادل كل مكون فرعي نصف الإجمالي، ويقيم المكون الفرعي "القانون" قوة النظام القانوني وحيدته، بينما يقيم المكون الفرعي "النظام" مراعاة القانون في الوسط العام." يقيس دليل المخاطر القطرية الدولية القانون والنظام على مقياس مدرج من صفر إلى ٦؛ حيث تشير القيمة الأعلى إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ج- القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس خطوات تسجيل الملكية والزمن اللازم لذلك والتكلفة المتكبدة في هذا السبيل، ويستخدم البنك الدولي "حالة معيارية لمقاول يرغب في شراء قطعة أرض وبناية في مدينة تجارية كبيرة مسجلة بالفعل وخالية من نزاعات الملكية"، وتشمل التكلفة بعض البنود "مثل الرسوم وضرائب نقل الملكية والدمغات وغيرها من مدفوعات تسجيل الملكية أو التوثيق أو الهيئات العامة أو المحامين، حيث يعبر عن التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الملكية بافتراض أن قيمة الملكية تعادل ٥٠ ضعفًا من قيمة دخل الفرد".

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الخطوات والزمن اللازم والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من قيمة الملكية، وقد قُدر الحد الأقصى (V_{max}) بـ ٢١,٠ إجراء و٩٥٦ يومًا و٣٠,٤% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـ ١,٠ إجراء و١,٠ يوم و٠,١%، ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر.

١- عدد الإجراءات
٢- الزمن (عدد الأيام)
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٧)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

د- تنفيذ العقود القانونية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس "فاعلية تنفيذ العقود باتباع تطور نزاعات بيع السلع ورصد زمنها وتكلفتها وعدد الإجراءات ذات الصلة بدءًا من تاريخ رفع المدعي الدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي"، ويعتمد مؤشر جودة الإجراءات القضائية (2Di) على نقاط تبدأ من صفر إلى ١٨. وتم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث تساوي V_{max} قيمة ١٥,٥ بينما تساوي V_{min} قيمة ٢,٠. ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر. وتم اقتباس التصنيفات الخاصة بالمكونات الفرعية (2Dii) و (2Diii) باستخدام المعادلة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في ١٠؛ حيث تمثل Vi والوقت والتكلفة والنسبة المئوية للمديونية بينما

قدرت قيمة Vmax بـ ١،٤٥٩,٠ يومًا و ٢٢٧,٣% بينما قدرت قيمة Vmin بـ ١٠٩,٠ يومًا و ٥,٥%.

١- جودة الإجراءات القضائية.
٢- الزمن (عدد الأيام).
٣- التكلفة (% من قيمة المطالبة).

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٧)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

العنصر ٣: الحصول على احتياطي نقدي آمن

أ- نمو العملة

استخدمت أرقام مقياس الاحتياط النقدي (M1) لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، ويقيس مكون نمو العملة الاحتياطي النقدي في الخمسة أعوام السابقة مطروحًا منه النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في العشر أعوام الأخيرة، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل النمو السنوي للاحتياطي النقدي في غضون الخمسة أعوام الأخيرة المقيم لقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في غضون العشر أعوام السابقة عليها، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فإذا كان نمو العملة يعادل نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العشر أعوام السابقة) يصبح تصنيف الدولة ١٠، وإذا كان نمو الاحتياطي النقدي أكبر من نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل تسجل الدولة عدد نقاط أقل من ١٠، أما بالنسبة للدول التي تزيد القيمة فيها عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٥، (على شبكة الإنترنت).

ب- الانحراف المعياري للتضخم

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري للمعدل السنوي للتضخم لإحدى الدول في غضون الخمسة أعوام الأخيرة، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، ففي حالة عدم وجود اختلاف في معدل انحراف التضخم على مدار الخمسة أعوام السابقة تحصل الدولة على تصنيف ١٠، وكلما زاد اختلاف التضخم انخفض تصنيف الدولة، أما بالنسبة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٧ (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٧)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٧)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، الإحصاءات المالية الدولية؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٧).

ج- التضخم: بيانات السنة الأخيرة

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i معدل التضخم على مدار العام الأخير، وقد حددت قيم

الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما انخفض التضخم ارتفع التصنيف، ومن ثم فإن الدول التي يزيد بها معدل التضخم عن ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٥ (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٧)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٧)، *الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية (٢٠١٧)*، صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، الصومال؛ صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، *الإحصائيات المالية الدولية*، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٦).

د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

إذا كانت الدولة تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل والخارج دون أي قيود فإنها تحصل على التصنيف ١٠، ولكن إذا كانت تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل فقط دون الخارج أو العكس فإنها تحصل على تصنيف ٥.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الواردات والصادرات، وقد تم حساب تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ وفقًا للمعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i إيراد الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و١٥% على التوالي، فكلما زادت الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات قل التصنيف، وإذا زاد قيمة الضرائب المفروضة في إحدى الدول عن ١٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2017)؛ المركز الدولي لتنمية الضرائب (٢٠١٧)؛ السعودية العربية، وزارة المالية، الجمارك السعودية (٢٠١٣)، صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، *الصومال*؛ وهاب العوضي، مصلحة الجمارك اليمنية (٢٠١٧)، المراسلات الشخصية عن طريق البريد الإلكتروني، ٢٠ يونيو؛ مصرف ليبيا المركزي (٢٠١٦): ٦١؛ جزر القمر، الإدارة العامة للجمارك والمكوس (٢٠١٢).

٢- متوسط معدل التعريفة

يقيس هذا المكون الفرعي متوسط معدل التعريف غير المقاس، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما زاد متوسط معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد متوسط معدل التعريفات إحدى الدول عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٦)، دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2017)،

وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨)، ديلُويت (٢٠١٥)، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ١٥/٢٠١٤: صـ ١٦٥ ؛ ديلُويت (٢٠١٥)، مصلحة ضرائب الغاز والنفط في العراق.

٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، فكلما زاد تفاوت معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد الانحراف المعياري لإحدى الدول عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٦)، ، وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨) ، ديلُويت، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ١٥/٢٠١٤: صـ ١٦٥.

ب- معدلات الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفارق بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق السوداء الموازية، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i فرق سعر صرف السوق السوداء، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، وفي حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق السوداء تحصل الدولة على التصنيف ١٠، وكلما زاد الفارق بين السعرين قل التصنيف، وإذا زاد الفارق ٥٠% تحصل الدولة على تصنيف صفر.

المصدر: البحث النقدي (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)، دليل البنوك للصرف الأجنبي الصادر عن معهد البحوث النقدية.

ج- ضوابط رأس المال

يقيس هذا المكون القيود المفروضة على معاملات رأس المال بالنظر إلى ١٣ نوعًا من الضوابط الدولية لرأس المال المنقولة عن صندوق النقد الدولي، وقد تم استقاء تصنيف الدول على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ بحساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الضوابط وضرب الناتج في ١٠.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٥: اللوائح التنظيمية للائتمان والعمالة والنشاط التجاري

أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان

١- ملكية المصارف

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في المصارف الخاصة، فمتى كانت نسبة الودائع الخاصة تتراوح بين ٩٥% و١٠٠% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ١٠، ومتى كان مجموع الودائع الخاصة يتراوح بين ٧٥% و٩٥% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٨، أما إذا كانت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% إلى ٧٥% فإنها تحصل على التصنيف ٥ وإذا كانت بين ١٠% إلى ٤٠% فإنها تحصل على التصنيف ٢، وتحصل على التصنيف صفر إذا كان إجمالي الودائع المصرفية أقل من ١٠%.

المصدر: بنك سكوب (٢٠١١)، البنك المركزي للاتحاد القمري (٢٠١٢، ٢٠١٤)، البنك المركزي لجيبوتي

(٢٠١٧)، البنك المركزي لموريتانيا (٢٠١٧)، بنك الصومال الأول (٢٠١٧)، ميلاي رانيفوسون، الاستثمار المسؤول في منطقة المحيط الهندي، Investisseurs & Partenaires (I&P) (٢٠١٦): المراسلات الشخصية عن طريق البريد الإلكتروني، مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢- تنافس البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون على متغيرين: النسبة المئوية للأصول المصرفية التي تملكها البنوك الأجنبية وعدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية والتي تقابل بالرفض كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية، فإذا كانت إحدى الدول تقبل كافة الطلبات من مصارف أجنبية أو معظمها وإذا كانت المصارف الأجنبية تمتلك نصيبًا كبيرًا من أصول القطاع المصرفي فإن الدولة تحصل على تصنيف متقدم وفقًا للجدول التالي.

معدل رفض تراخيص المصارف الأجنبية (الطلبات المرفوضة/الطلبات)

		%٠	%٤٩–%٠	%١٠٠–%٥٠
الأصول المصرفية الأجنبية كحصة من إجمالي أصول القطاع المصرفي	%١٠٠–%٨٠	١٠	٨	٥
	%٧٩–%٤٠	٩	٧	٤
	%٣٩–%٠	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢)

٣- ضوابط معدل الفائدة/ معدل الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون على متغيرين: معدل الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض مطروحًا منه التضخم مقاسًا على مؤشر سعر المستهلك) والفارق بين معدل فائدة الإقراض ومعدل فائدة الإيداع، فمتى كان معدل الفائدة الحقيقي إيجابي ومتى تحددت معدلات الفائدة في الأساس وفقًا لقوى السوق (أي متى كان معدل فائدة الإقراض أقل من ٨% وأعلى من معدل فائدة الإيداع) حصلت الدولة المعنية على تصنيف ١٠، فعندما كانت المعدلات الحقيقية سلبية إلى حد ما (أقل من ٥%) والفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض ٨% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٨، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد أحادي واحد (أقل من عشرة) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ١٦% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٦، وعندما غلبت السلبية على المعدلات الحقيقية بنسبة ١٠%أو أكثر وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٢٤% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٤، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ٣٢% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٢، بينما بلغ التصنيف صفر عندما كان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٣٦% وكانت معدلات الإقراض الحقيقية سلبية على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وبلغ التضخم حد جامح تقلص معه سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٧)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٧).

٤- الحصول على ائتمان

يعتمد المكونان الفرعيان التاليان على مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان المأخوذين عن مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي.

أ- مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر الحقوق القانونية مستوى الحماية الذي يوفره قانون الضمانات وقانون الإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين والذي يسهل الإقراض تباعًا، ويشمل المؤشر ٧ مجالات تتصل بالحقوق القانونية في قانون الضمانات و٣ مجالات تتصل بقانون الإفلاس"، حيث عُين لكل مجال من المجالات التي يشملها المؤشر نقطة واحدة، "يتراوح المؤشر بين صفر و١٠؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة على نحو أضمن لإتاحة فرصة الحصول على ائتمان".

ب- مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القواعد المؤثرة في نطاق معلومات الائتمان المتوفرة عبر سجلات الائتمان العامة أو الخاصة وإمكانية الحصول عليها وجودة هذه المعلومات، حيث عُين لكل مجال من المجالات الستة التي يشملها المؤشر نقطة واحدة، و"يتراوح المؤشر بين صفر و٦؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى توفر كم أكبر من معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو المكاتب الخاصة لتيسير القدرة على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالائتمان"، وقد تم تحويل القيم الناتجة على مقياس مدرج من صفر إلى ٦ فيما بعد إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>

ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة

١- صعوبة استئجار العمالة

"يقيس مؤشر صعوبة استئجار العمالة ما يلي: (١) ما إذا كان من الممكن استخدام العقود محددة المدة للمهام المؤقتة فحسب، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود محددة المدة، (٣) معدل الحد الأدنى لأجر المتدرب أو الموظف العامل للمرة الأولى مقارنة بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية جمودًا)، وقد تم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية أكثر مرونة.

٢- جمود عدد ساعات العمل

"يتألف مؤشر جمود عدد ساعات العمل من ٥ مكونات: (١) ما إذا كان العمل الليلي محظورًا أم لا، (٢) ما إذا كان العمل في عطلات نهاية الأسبوع محظورًا أم لا، (٣) ما إذا كان عدد أيام العمل أسبوعيًا ٥,٥ يومًا، (٤) ما إذا كان عدد ساعات العمل أسبوعيًا يمكن أن يصل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة ساعات العمل الإضافية) لشهرين على مدار السنة، (٥) ما إذا كانت الإجازات السنوية مدفوعة الأجر تصل إلى ٢٢ يومًا أو أقل". إذا أتت الإجابات على كافة هذه الأسئلة بـ "لا" فإن ذلك يشير إلى مزيد من الجمود، وقد قيس المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

٣- جمود اللوائح التنظيمية للعزل

أ- صعوبة الفصل

"يتألف مؤشر صعوبة الفصل من ٨ مكونات: (١) ما إذا كان من غير المسموح به أن يكون وجود فائض من الموظفين أساسًا لإنهاء عمل بعضهم، (٢) ما إذا كان على صاحب العمل إخطار الغير (مثل أحد الهيئات الحكومية) لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٤) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٥) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل ٢٥ عاملًا زائدين عن حاجة العمل، (٦) ما إذا كان القانون يقتضي من صاحب العمل الأخذ بخيارات إعادة تعيين العمال أو الاحتفاظ بهم قبل إنهاء عملهم لزيادتهم عن حاجة العمل، (٧) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على العمال الزائدين عن حاجة العمل، (٨) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على إعادة التوظيف"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

ب- تكاليف الفصل (الأسابيع المستحق عليها الأجر)

يقيس هذا المؤشر الفرعي "تكلفة اشتراطات الإشعار المقدم ومكافآت نهاية الخدمة والجزاءات المستحقة لدى إنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل معبر عنها وفقًا للأسابيع المستحق عليها الأجر"، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max}$ $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i تكلفة فصل أحد العاملين، فيما تحددت قيم (V_{max}) و(V_{min}) بـ ٥٧,٩١ أسبوع و٠,٠ أسبوع على التوالي، ومن ثم تحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن الحد الأدنى على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد فيها القيمة عن الحد الأقصى على التصنيف صفر.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>.

٤- التجنيد الإلزامي

يقيس هذا المكون الفرعي مدة التجنيد الإلزامي، حيث حصلت الدول التي لا تعمل وفقًا لنظام التجنيد الإلزامي على التصنيف ١٠، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي ستة أشهر أو أقل تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٥، أما إذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ أشهر ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ٣، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ١٢ شهرًا ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ١، أما الدول التي تزيد فيها مدة التجنيد الإلزامي عن ١٨ شهرًا فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: ائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال المُجنّدين (٢٠٠٨)، المنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين (٢٠١٢)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧ – ٢٠١٦)، سجلات الحروب الدولية (٢٠١٧).

ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري

١- بدء نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة فتح نشاط تجاري بناءً على عدد الإجراءات والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات وتكلفة بدء نشاط تجاري (شاملة الرسوم على سبيل المثال) والحد الأدنى من اشتراطات رأس المال اللازم لبدء نشاط تجاري، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في ١٠؛

حيث يمثل V_i عدد الإجراءات والزمن المستغرق (بالأيام) والتكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد والحد الأدنى لاشتراطات رأس المال كنسبة مئوية من دخل الفرد، وقد تحددت قيم الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء و٢٠٣,٠ أيام و٨٣٥,٤% و٥، ١١١,٩%، بينما تحددت قيم الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و٢,٠ يوم، و٠,٠% و٠,٠%، وعلى ذلك فإن الدول التي تقل قيمها عن الحد الأدنى تحصل على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى على تصنيف صفر.

أ- عدد الإجراءات
ب- المدة (عدد الأيام)
ج- التكلفة (% من دخل الفرد)
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>.

٢- إغلاق نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة إغلاق نشاط تجاري وفقًا للزمن المستغرق والتكلفة المتكبدة (كنسبة مئوية من النشاط) لإغلاق النشاط وكذلك معدل استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)، ويعادل تصنيف الزمن والتكلفة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، كما يقاس معدل استرداد التكلفة بالمعادلة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرداد التكلفة، بينما تحددت قيمة الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٠,٠ أعوام، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٠,٤ عام، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- الزمن (عدد الأعوام)
ب- التكلفة (% من النشاط)
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>.

المراجع

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). Economic Freedom of the Arab World. In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), The Arab World Competitiveness Report 2005 (World Economic Forum, 2005): 129–141.

Ayal, E.B., and K. Georgios (1998). Components of Economic Freedom and Growth: An Empirical Study. Journal of Developing Areas 32 (Spring): 327–338.

Amin, Magdi, Ragui Assaad, Nazar al-Baharna, Kemal Dervis, Raj M. Desai, Navtej S. Dhillon, Ahmed Galal, Hafez Ghanem, and Carol Graham (2012). After the Spring: Economic Transitions in the Arab World. Oxford University Press.

Bengoa, M., and B. Sanchez-Robles (2003). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America. European Journal of Political Economy 19, 3 (September): 529–545.

Berggren, Niclas (2003). The Benefits of Economic Freedom: A Survey. The Independent Review 8, 2 (Fall): 193–211.

Carlsson, F., and S. Lundstrom (2002). Economic Freedom and Growth: Decomposing the Effects. Public Choice 112, 3/4 (September): 335–344.

Dawson, John W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross- Country and Panel Data Evidence. Economic Inquiry 36 (October): 603–619.

Dawson, John W. (2003). Causality in the Freedom-Growth Relationship. European Journal of Political Economy 19, 3 (September): 479–495.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. European Journal of Political Economy 16: 215–241.

De Haan, Jakob, and C.L.J. Sierman (1998). Further Evidence on the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. Public Choice 95: 363–380.

De Soysa, Indra, and Krishna Chaitanya Vadlamannati (2014). Free Markets and Civil Peace: Some Theory and Empirical Evidence. Fraser Institute.

Doucouliagos, Chris, and Mehmet Ali Ulubasoglu (2006). Freedom and Economic Growth: Does Specification Make a Difference? European Journal of Political Economy 22, 1: 60–81.

Easton, S.T., and M.A. Walker (1997). Income, Growth, and Economic Freedom. American Economic Review 87, 2 (May): 328–332.

Feldmann, Horst (2010). Economic Freedom and Unemployment. In James Gwartney, Joshua C. Hall, and Robert Lawson, Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report (Fraser Institute): 187–201.

Fike, Rosemarie (2017). Adjusting for Gender Disparity in Economic Freedom and Why It Matters. In James Gwartney, Robert Lawson, and Joshua Hall, Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report (Fraser Institute): 189–211.

Grin, Gilles (2012). The Arab Spring and the European Neighbourhood Policy: An Economic Outlook. Foundation Pierre du Bois.

Griswold, Daniel T. (2004). Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy. Trade Policy Analysis 26 (January).

Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block (1996). Economic Freedom of the World: 1975–1995. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2006). Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2015). Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2016). Economic Freedom of the World: 2016 Annual Report. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2017). Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report. Fraser Institute.

Hall, Joshua, and Robert Lawson (2014). Economic Freedom of the World: An Accounting of the Literature. Contemporary Economic Policy 32, 1: 1–19. <http:// http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.2014.32.issue-1/issuetoc>.

Hourani, Albert (1992). A History of the Arab People. Warner Brothers.

Lopez-Claros, Augusto, and Klaus Schwab, eds. (2005). The Arab World Competitiveness Report 2005. World Economic Forum.

Malik, Adeel, and Bassem Awadalla (2011). The Economics of the Arab Spring. Centre for the Study of African Economics, University of Oxford.

Mulupi, Dinfin (2012, June 18). Opening a Bank in Somalia? Not a Crazy Idea, Says Businessman. How We Made It in Africa: Insight into Business in Africa. <http://www.howwemadeitinafrica.com/why-we-decided-to-open-a-bank-insomalia/17530/>.

Norton, Seth W., and James D. Gwartney (2008). Economic Freedom and World Poverty. In James

Gwartney and Robert Lawson, Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report (Fraser Institute): 23–40.

Pitlik, Hans, Dulce M. Redín, and Martin Rode (2015). Economic Freedom, Individual Perceptions of Life Control, and Life Satisfaction. In James Gwartney, Robert Lawson, Joshua Hall, Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report (Fraser Institute): 185–202.

Sala-i-Martin, Xavier (2002). The Disturbing "Rise" of Global Income Inequality. Published in the JEL; available at: <http://www.columbia.edu/~xs23/ papers/GlobalIncomeInequality.htm>, as of July 19, 2014

Sidahmed, Alsir (2014, February 23). Arab Spring Back to Economy. Arab News. <http://www.arabnews.com/news/530091?quicktabs_stat2=1>, posted February 24; latest update February 23, 2014, 10:39 pm.

مصادر البيانات:

Bankscope (2011). [Information on world banking.] <https://bankscope.bvdep.com> (subscription is required).

Banque Centrale de Comores (2012). Rapport annuel. <http://www.banquecomores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Comores (2014). La structure du système bancaire comorien. <http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-decredit>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Djibouti (2017). Supervision des Institutions. <http://www.banque-centrale.dj>, as of July 6 , 2017.

Banque Centrale de La Mauritanie (2017). Structure du système bancaire. <http://www.bcm.mr/-structure-du-systeme-bancaire->, as of June 17, 2017.
Central Bank of Libya (2016). Economic Bulletin 4th Quarter 2016. <https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2016.pdf>.

Central Bank of Somalia (2017). Licensed Banks. <http://www.centralbank.gov.so/banks.html>, as of June 6, 2017.

Child Soldiers International (2012). Louder than Words: An Agenda for Action to End State Use of Child Soldiers. Report published to mark the tenth anniversary year of entry into force of the Optional Protocol on the involvement of children in armed conflict. <http://www.child-soldiers.org/global_report_reader.php?id=562>, as of August 28, 2015.

Comoros, Ministere de Finances (1985–2001). Code Général des Impôts (LOIn° 85-018/AF du 24 décembre 1985 et lois annexes). <http://www.finances.gouv.km/v1/files/textes_nationaux/30_Code_Impots_Comores_2_original-2.pdf>, as of

June 7, 2017.

Comoros, Direction Générale des Douanes (2012). Analyse des Recettes Douanieres. <http://www.douanes.km/v1/files/rapports_statistiques/analyse_2012_recette.pdf>, as of July 6, 2017.

Deloitte (2007). Investing in Africa, Somalia Country Study.

Deloitte (2009–2016). International Tax and Business Guide Highlights. <http://www.deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-taxand-business-guides/all-jurisdictions/index.htm>, as of June 8, 2017.

Deloitte (2015a). Guide to Fiscal Information: Key Economies in Africa 2014/15. <http://www2.deloitte.com/na/en/pages/tax/articles/guide-to-fiscalinformation-key-economies-on-africa-2015.html>, as of August 8, 2016.

Deloitte (2015b). Oil and Gas Taxation in Iraq. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Energy-and-Resources/gx-er-iraq-oil-gas.pdf>, as of July 7, 2017,

Djibouti, Ministere de Finances (2011). Code Général d'Impôt. <www.ministerefinances.dj/TVA/CGI%20%202010.pdf>, as of June 20, 2017.
Economist Intelligence Unit (2017). Data request, June 26, 2017. <http://www.economistgroup.com>.

Ernst & Young (2010). Libyan Income Tax Law 7/2010. Issued January 28, 2010.

Ernst & Young (various years). Worldwide Personal Tax Guide. <http://www.ey.com/GL/en/Services/Tax/Global-tax-guide-archive>, as June 20, 2017. Information Builders (2012). Saudi Credit Bureau Reduces Financial Risk with BI and ETL. <http://www.informationbuilders.com/applications/simah>, as of October 19, 2012.

International Center for Tax Development (2017). *The ICTD Government Revenue Dataset.* <http://www.ictd.ac/datasets/the-ictd-government-revenuedataset>, as of July 8, 2017.

International Institute for Strategic Studies (2007–2016). *The Military Balance* [2007–2016]. International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2004–2016). *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions.* IMF.

International Monetary Fund (2006–2017a). W*orld Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia.* IMF.

International Monetary Fund (2006–2017b). *World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa.* IMF.

International Monetary Fund (2016). *West Bank and Gaza: Staff Report.* Prepared for the September Meeting of the Ad Hoc Liaison

Committee, (August 26). <http://www.imf.org/~/media/Files/Countries/ResRep/WBG/2016WBGRR.ashx>, as of June 20, 2017.

International Monetary Fund (2017a). *Djibouti: Press Release: IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Djibouti* (April 6). <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15587.htm>, as of June 20, 2017.

International Monetary Fund (2017b). *International Financial Statistics*. <http://data.imf.org>, as of August 13, 2017.

International Monetary Fund (2017c). *Somalia: 2016 Article IV Consultation—Press Release*; Staff Report; and Statement by the Executive Director for

Somalia. IMF Country Report No. 17/61 (February 27). <https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/cr1761.ashx>. as of June 8, 2017.

Iraq, Ministry of Finance, Public Commission of Customs (2008). *Customs Tariff Table According to the Harmonized System*. Republic of Iraq. <http://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2011/02/Iraqi-DRAFT-Tariff-Schedule.pdf>, as of June 15, 2015.

Monetary Research (2003–2016). *MRI Bankers' Guide to Foreign Currency*. Monetary Research, Inc.

PricewaterhouseCoopers (various years). *Worldwide Tax Summaries*. <http://taxsummaries.pwc.com/uk/taxsummaries/wwts.nsf/ID/PPAA-85RDKF>.

PRS Group (1979–2017). *International Country Risk Guide*. Data purchased from <http://www.prsgroup.com>.

Saudi Arabia, Ministry of Finance, Saudi Customs (2013). Revenues from Customs Duties. Chapter one (pp. 13–24) in *Annual Report Saudi Custom 2013G*. <http://www.customs.gov.sa/sites/sc/en/AnnualReport/>, as of June 30, 2016.

War Resisters' International (2017). *World Survey of Conscription and Conscientious Objection to Military Service*. <www.wri-irg.org>.

World Bank (various years, 2005–2016). *World Development Indicators* (editions 2005–2016). International Bank for Reconstruction and

Development and World Bank.

World Bank (various years, 2004–2017). *Doing Business Database*. <http://www.doingbusiness.org>.

World Bank (2014). *World Development Indicators 2014* (on-line). World Bank. <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>, retrieved between May 31 and June 10, 2014.

World Bank (2017). *World Development Indicators 2015* (on-line). World Bank.

<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

World Bank Group (2003). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision.*<http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulation_database.htm>, as of July 24, 2007.

World Bank Group (2007). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision.* <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III>, as of July 24, 2007.

World Bank Group (2012). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision.* <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTGLOBALFINREPORT/0,,contentMDK:23267421~pagePK:64168182~piPK:64168060~theSitePK:8816097,00.html>, as of June 4, 2014.

World Trade Organization (2006–2016). *World Tariff Profiles*. <https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles16_e.htm>, as of June 27, 2017.

United Nations (2017). *National Accounts Main Aggregates Database.* <http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp>.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2014). *Economic Development in Africa Report 2014: Catalyzing Investment for Transformative Growth in Africa.* <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/aldcafrica2014_en.pdf>, as of June 19, 2017.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2015). *World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance*. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf>, as of June 4, 2016.

دراسات تحضيرية

Walker, Michael A., ed. (1988). *Freedom, Democracy, and Economic Welfare.* Proceedings of an International Symposium (Volume 1). Fraser Institute.

Block, Walter E., ed. (1991). *Economic Freedom: Toward a Theory of Measurement.* Proceedings of an International Symposium (Volume 2). Fraser Institute.

Easton, Stephen T., and Michael A. Walker, eds. (1992). *Rating Global Economic Freedom.* Fraser Institute.

تاريخ النشر

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2007).

Economic Freedom of the Arab World: Report and Index – 2006–07. Fraser Institute.

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2008). *Economic Freedom of the Arab World: 2008 Annual Report*. Friedrich Naumann Foundation for Liberty; International Research Foundation of Oman; Fraser Institute.

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon, with Marisha Warrington (2009). *Economic Freedom of the Arab World: 2009 Annual Report*. Friedrich Naumann Foundation for Liberty; International Research Foundation of Oman; Fraser Institute.

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Fred McMahon, Miguel Cervantes, and Amela Karabegović (2010). *Economic Freedom of the Arab World: 2010 Annual Report*. Friedrich Naumann Foundation for Liberty; International Research Foundation of Oman; Fraser Institute.

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Miguel Cervantes, and Fred McMahon, (2011). *Economic Freedom of the Arab World: 2011 Annual Report*. Friedrich Naumann Foundation for Liberty; International Research Foundation of Oman; Fraser Institute.

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Azzam Al-Busaidi, Miguel Cervantes, and Fred McMahon (2012–2016). *Economic Freedom of the Arab World: 2012 Annual Report–2016 Annual Report*. Friedrich Naumann Foundation for Liberty; International Research Foundation of Oman; Fraser Institute.